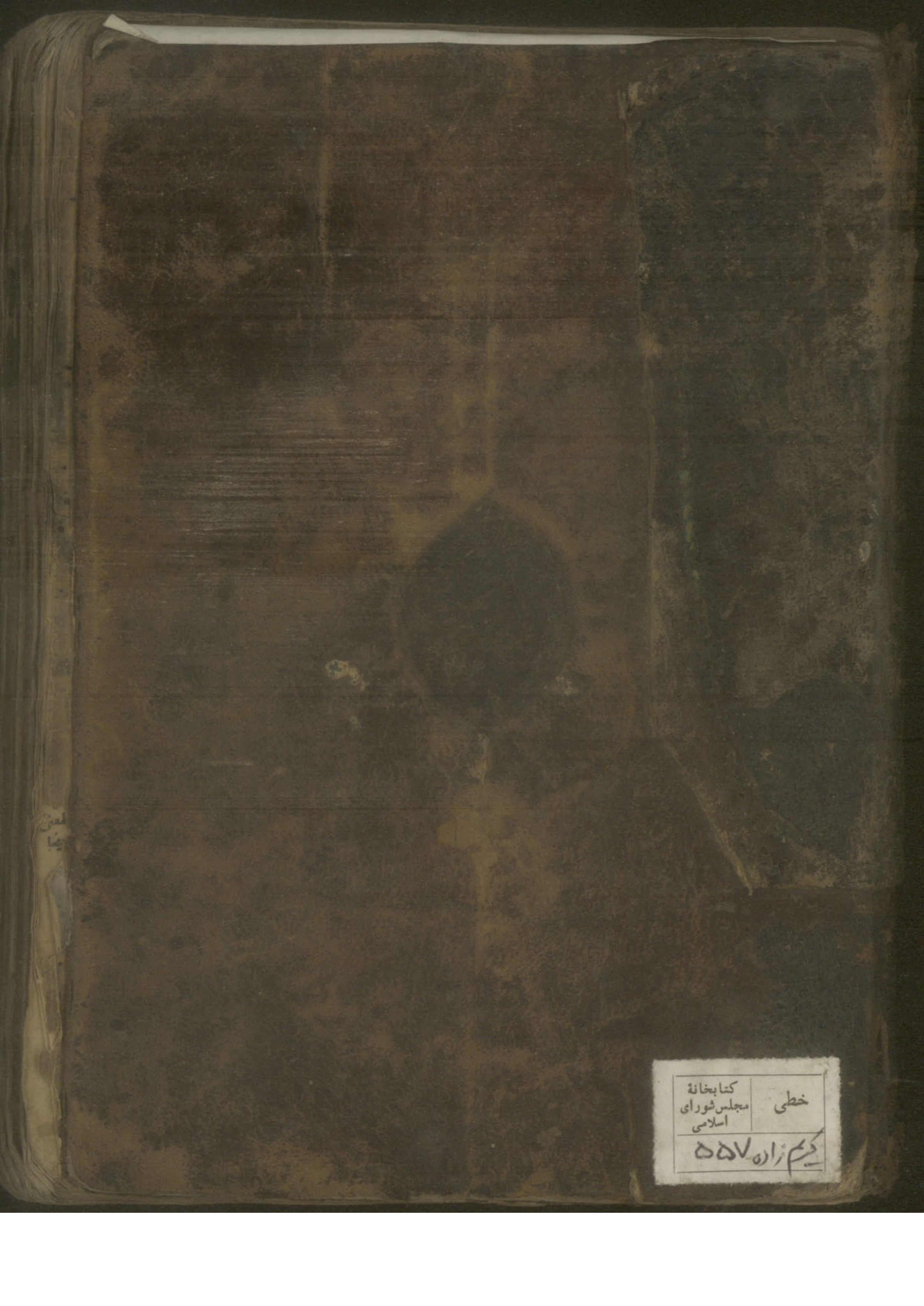

کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
کریم زاده ۵۵۷



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی ( ) ازکتب اهدائی :
یجوز اکل العسل فی رمضان قبل العصر
هذا مفید جامع
382
557



یا مقلب القلوب ثبت قلبنا علی دینک

أيجوز أكل العسل في رمضان قبل العصر



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتادبين
بادابه اما بعد فهذه فوايد كافية بحل مشكلات الكافية المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير ووشحتها بوشاح
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن
موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه
لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير
المبتدين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته
هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله
حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به
مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير

ان يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وقدم الكلمة لكون
افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه
فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين
اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر
بعض الشعراء عن بعض تاثيرها بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب
يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية يقال
هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ
اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى



الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
وحكمًا مهملًا كان او موضوعًا مفردًا كان او مركبًا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب اضرب اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلًا ولم يوضع له لفظ وانما
عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت
واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظًا حكمًا لا حقيقة والمحذوف
لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع
الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه
متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب عنه بان المراد

متى اطلق اطلاقًا صحيحًا واطلاق الحرف بلا
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا
حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما
مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او
مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذًا
في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلًا و
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظًا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمة المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعًا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها

ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن
الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان
تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لفظ لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع
يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن
في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان
تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى
في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة
اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية ويسمى تخفيف

ذلك في بيان حد الكلام انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة
على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفًا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي
في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو
لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على
معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم
احد الازمنة ايضًا مقارنًا له او من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم

٧ المدلول عليه بنفسها



مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ
وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي
افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة و
غيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير
الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرور على انه
صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فيمكن
ان يتركب فيه يجوز كما يتركب في مثل من قتل قتيلا واما مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه
ولا يبدح من نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر
مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم

يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او
من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع
وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل قائمة وبصري مما
يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد
الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم

وهو العلامة لانه علامة على مسماه **و** القسم **الاول** وهو ما يدل
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة **الفعل** سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر **وقد علم بذلك** اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة **حد كل واحد منها** اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى
في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على
معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها
معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد
ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى
حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع **الكلام**

في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن**
اي لفظ تضمن **كلمتين** حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما
في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
منهما اي من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة الى الاخرى والاسناد نسبة
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند
وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد تفيد
المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمات اعم من ان يكونا
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم
ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة



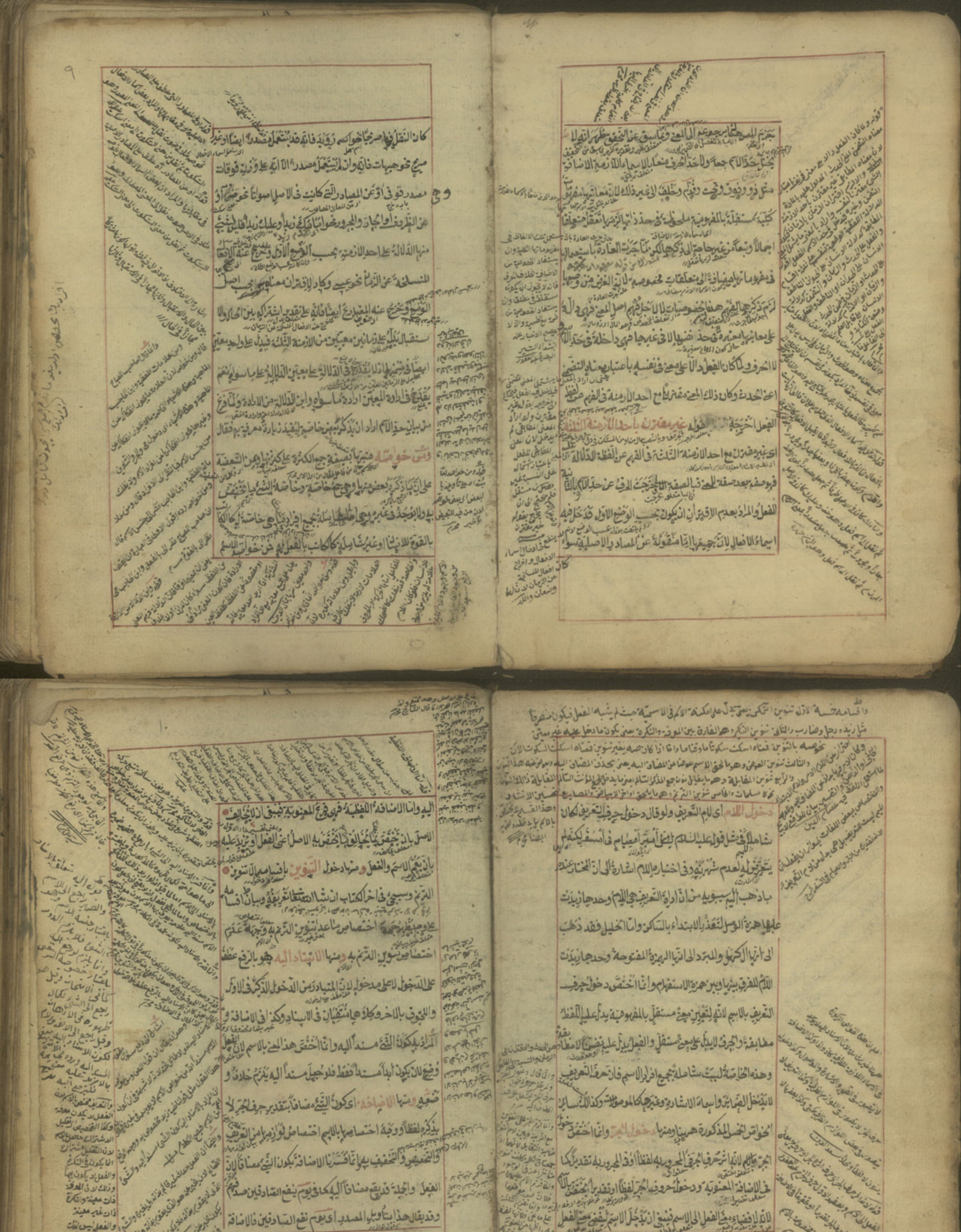
المفرد اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودين
مقلوب زيد مع ان للمسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما مجموعه
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ناظر الى ذلك فانه
قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجملة
الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض النحو
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند
المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلاثة

منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل و
الحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل
اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل اعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح
المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه

الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا
في نفسه وفي غيره كائن كما ان تعقله ما ذكره من الكاف التشبيه

لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال كما ان في الخارج موجود قائما بذاته وموجود قائما بغيره
كذلك في الذهن معقول مثل زيد هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الا
بتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله آلة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان تدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف

احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ
لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليتمكن ان يعتبر النسبة بينه
وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فيرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر لتكون على طبق ما سبق في وجه
من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة و

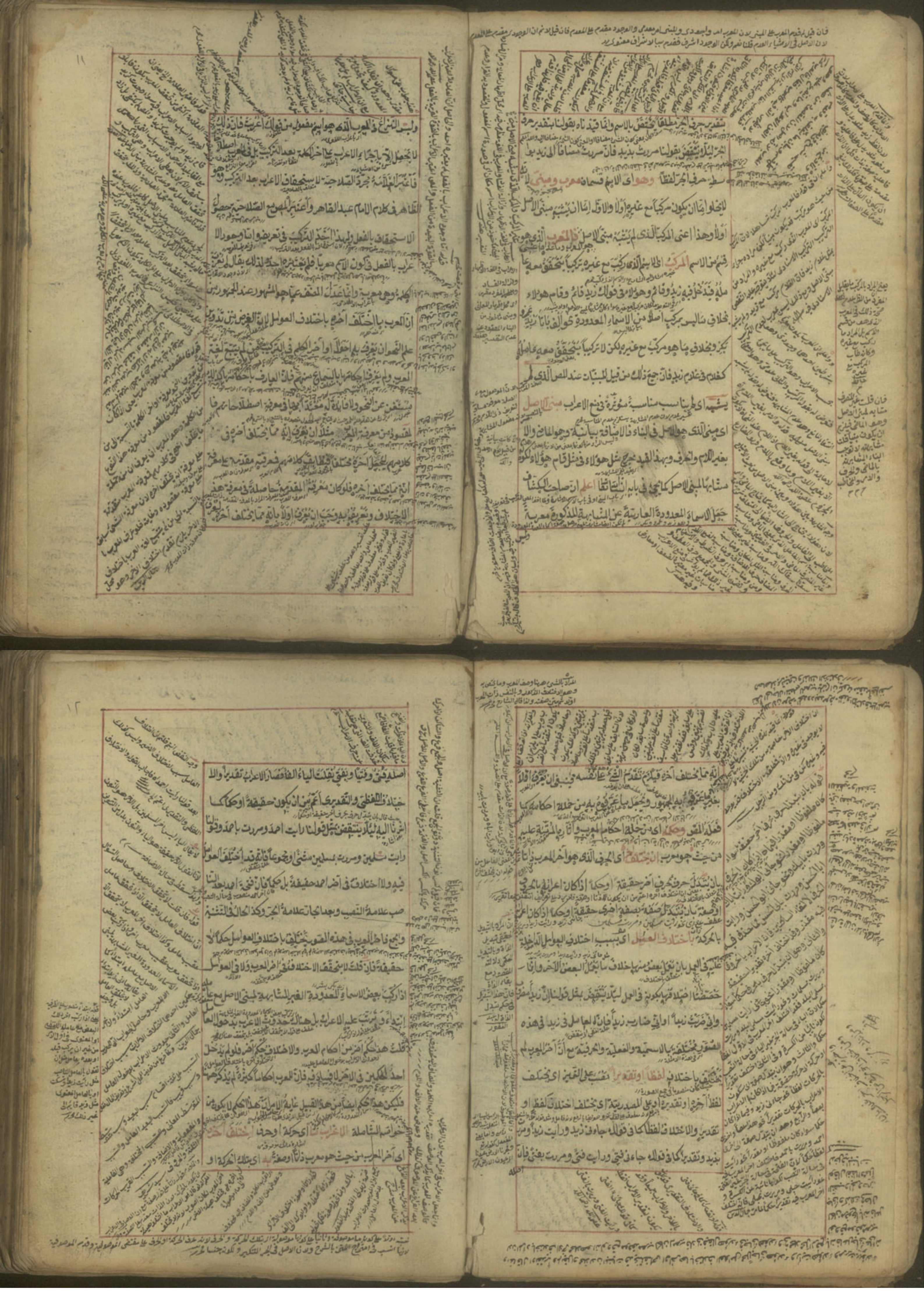


بجزئي المسند كما يجيء على المعنى وعما سبق عن التحقيق ظهر انه لا
يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها تعقل متعلقا
اجمالا وتعقلها غير محتاج الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة
على معانيها باعتبارها في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ
الفعل اخرجه بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلثة**
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدالة عليه
فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرجت الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه
اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء

كان النقل فيها صريحا نحو اسم رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير
صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
وهي مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او
عن الظروف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء
منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والا
ستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم
يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده فهي خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم

دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا لما في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم
يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر
الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها **دخول الجر** وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما
في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم
لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل

اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصل بان يختص بما يخالفه بما اختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول **التنوين** باقسامها الا تنوين
الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر به وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم
اختصاص تنوين الترنم به ومنها **الاسناد اليه** هو بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول
والمعطوف بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة و
المراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف و
ضعه ومنها **الاضافة** اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا
بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف بها انما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان
الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة

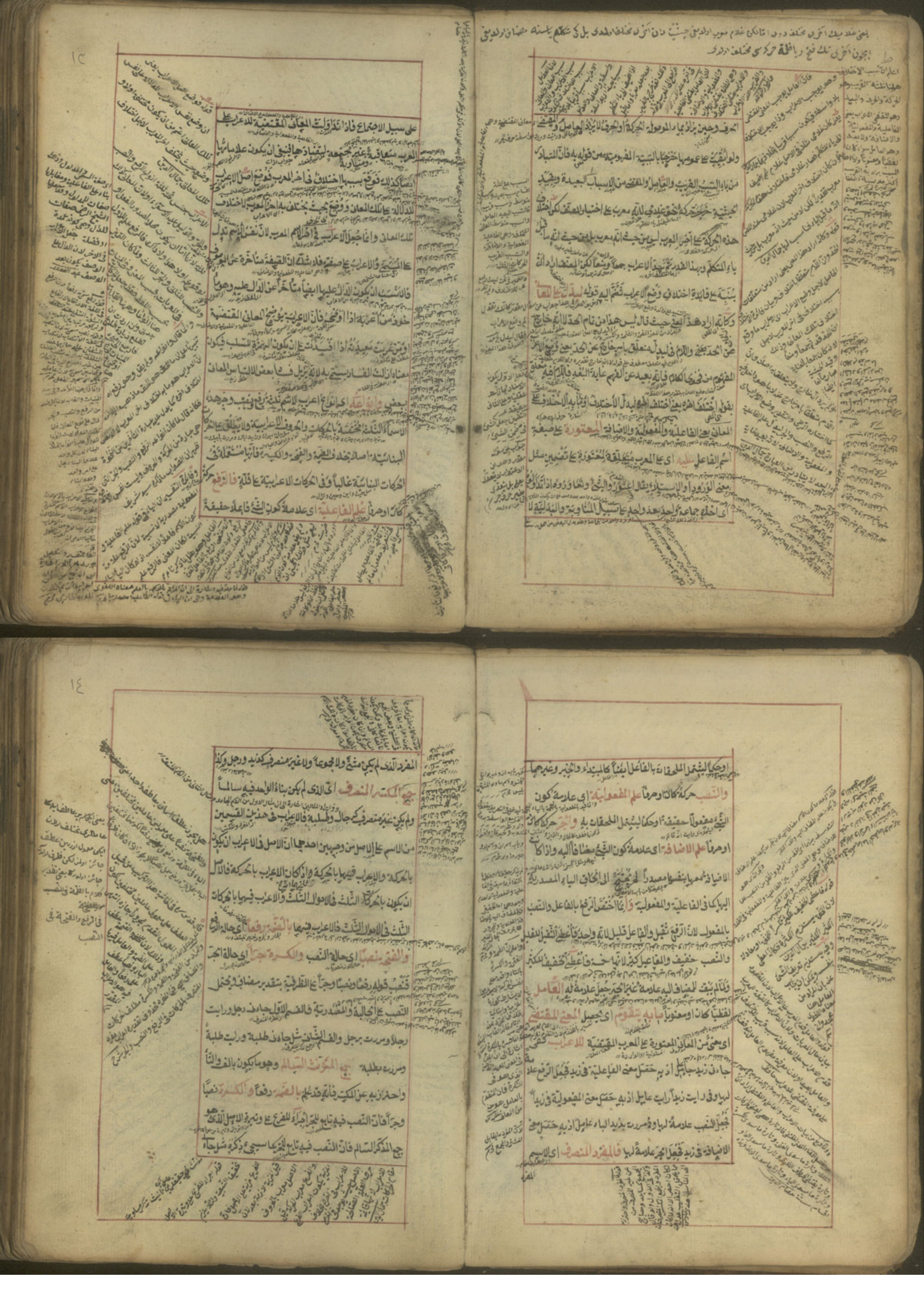


بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف
الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بوا
سطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه
لايخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل
اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل فالمعرب الذى هو
قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عا
مله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء
بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو
بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنات عند المص الذى لم
يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل
اى مبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والا
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه
مشابها للمبنى الاصل كما يجئ فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف
جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة

ولبس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
الظاهر فى كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الا
عراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهى معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من
ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب لمن لم يتتبع لغة
العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كاهل اللسان
مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فا
لمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره فى
كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته مقدمة على معرفة
انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المقدمة حاصلة فى معرفة هذا
الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف

انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما
فعله المص وحكمه اى من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف اخره اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وانى ضربت زيدا او انى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه
الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم
يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى يختلف
لفظ اخره وتقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او
تقدير والاختلاف لفظا كما فى قوله جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما فى قوله جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان

اصله فتى وفتيا وبفتى نقلت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والا
ختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما
اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف فى اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد النا
صب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية
والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا
حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف فى اخر المعرب ولا فى العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل
ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل
احد الحكمين فى الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره
اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او



الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي
ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من باء السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف
هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل
ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان
ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج
عن الحد يعني واللام في ليدل متعلق بما هو خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلقة لمعتورة على تضمين مثل
معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا

على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب على
المعرب متعاقبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل
على المسمى والاعراب على صفته فلا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ما
خوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون
معناه ازالت الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس المعاني
بعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في
الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة
كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة

او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون
الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان
او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كان
الاضافة ههنا بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي
اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى
الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم

المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا
جمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول جاءني رجل ورايت
رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على نهج الاصل الذي هو
جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر على ما سيجيء ذكره مثل جاء

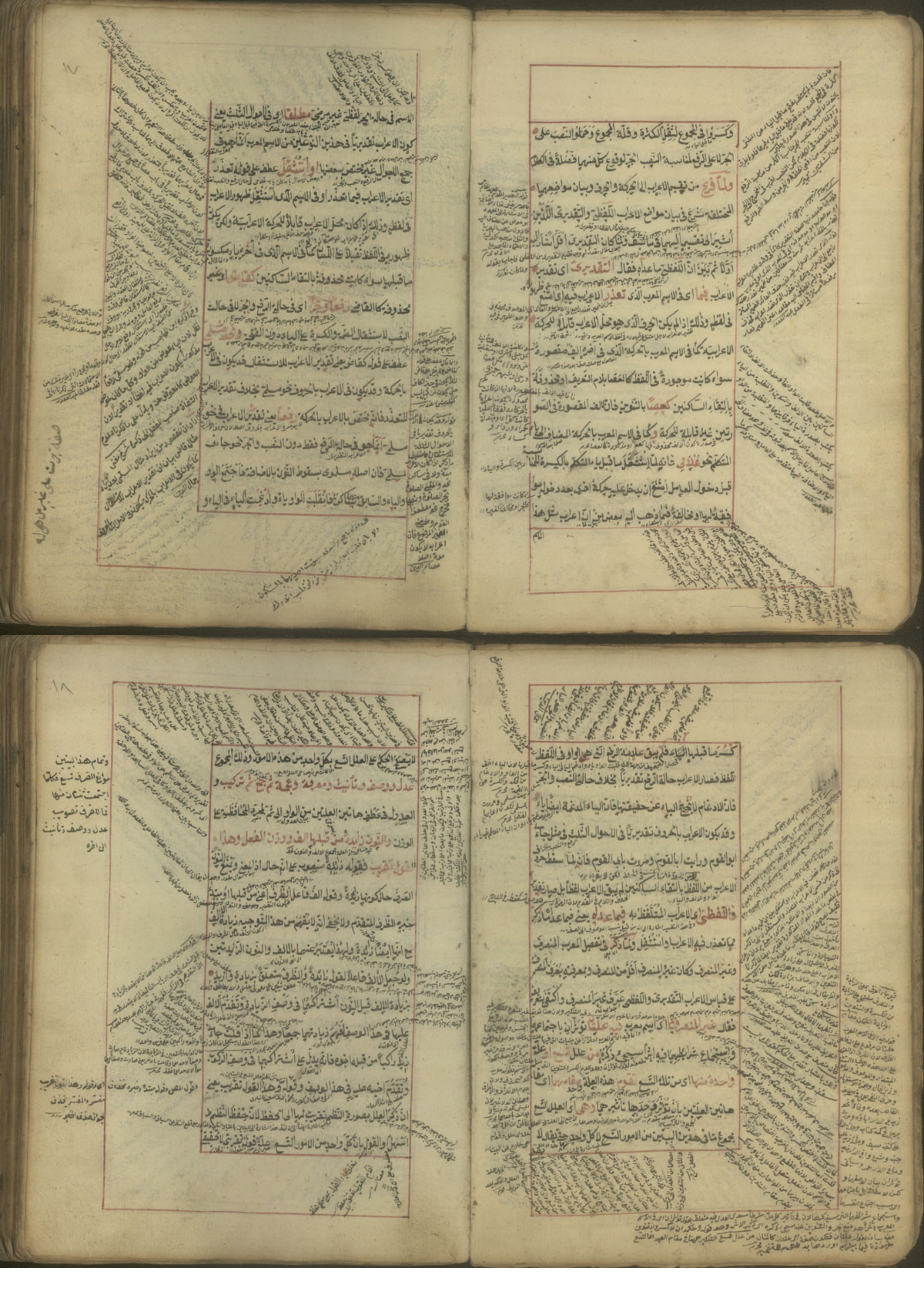


مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالفتحة
رفعًا والفتحة نصبًا وجرًا فالجر فيه تابع بالنصب كما سنذكر نحو
جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب الزوج فلا يضاف الا
اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي ان يستهجن ذكره كا
لعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الا
ربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه ها
اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله
ذوو وانما اضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسما
اجناس فاعرب هذه الاسماء الستة بالواو رفعًا والالف نصبًا و
الياء جرًا ولكن لا مطلقًا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك و
موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم
يذكر القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم يكن مضافة اصلًا فاعرابها بالحركات نحو جاءني

اخ ورايت اخًا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء متكلم فحالها كسائر الاسما
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاد ايضًا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى
والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمًا وانما اختاروا هذه الاسما
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعًا بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافًا اي حال كلا وكلتا مضافًا الى مضمر و
انما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي

فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاء
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافًا الى مضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردات
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعًا والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًا كما سيجيء جمع
المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحًا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحدها مذكرا
الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع جمع ذو ولا عن لفظه وعشرون
واخواتها اي نظائرها التي هي ثلثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين

على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلث مقادير الثلث وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الا
لفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعًا والياء
جرًا ونصبًا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته با
لحروف لانهما فرع الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علا
مة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعًا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو
خص الجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع نحو يضربوا
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية



وكسروا في المجموع لثقل الكثرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام

ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعضهم من ان اعراب مثل هذا

الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على قوله تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و

كسر ما قبلها بالياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاء ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل واحد حتى يقال لا

لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب و العدول في عطفها بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتبع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعتبر عنهما بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلق بزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي

وتمام هذا البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالاعرف تصويب عدل ووصف وتانيث الى اخره



اذا العلل في الحقيقة اثنتان منها الاواحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل التسع المذكورة على ترتيب ما ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى تسعى التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامها ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية

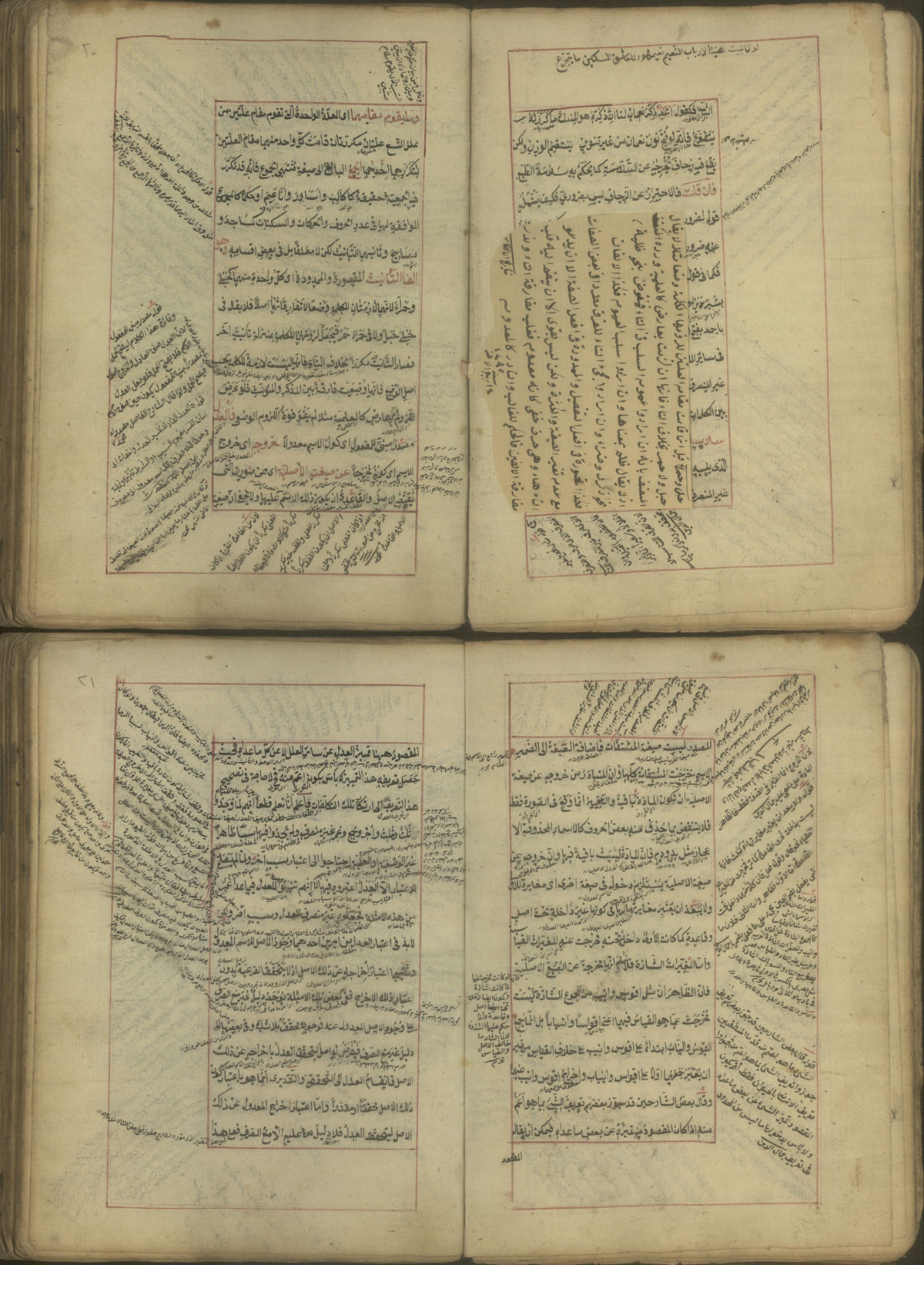
لان

لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا تخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه الوزن كان فرعا للوزن الاصل ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند الصرف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامها وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي ضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقولها صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما

البيت فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله لضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال للمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه

وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من علل التسع علتان مكررتان قامت كل واحد منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجمع الموافق

...اجد و
...امه وهو
...بها كحبلى
...بقال في
...بث اخر



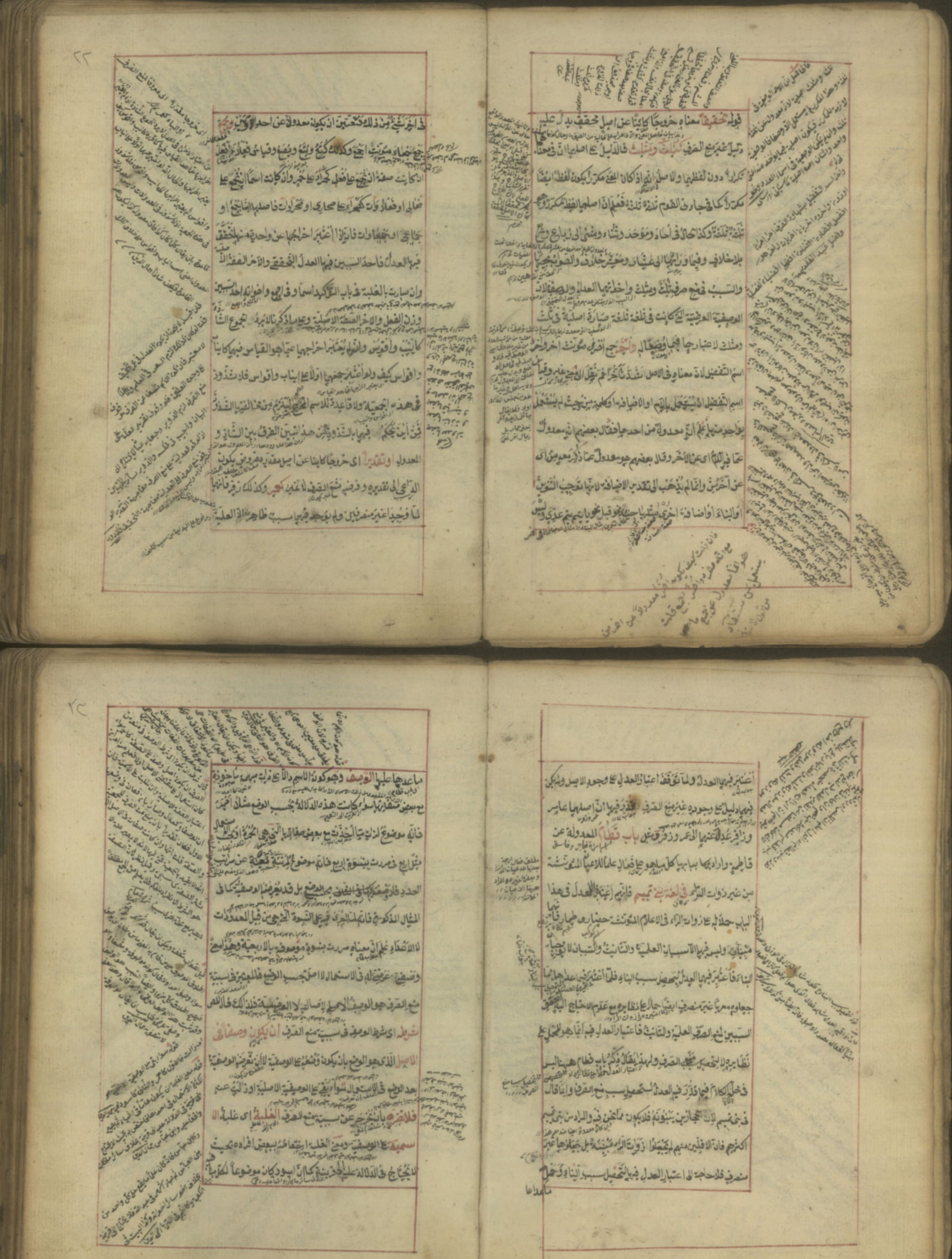
او كما قيل هنيئاً لارباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين ما يتجرع

البيت فكقول اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع
فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله
قوله لضرور...
عنه ضرور...
فكما في قول...
بشير...
باجد...
في ساير ال...
غير المنصرف
بين الكلمات
...
الذي يليه
غير المنصرف

وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام علتين من
علل التسع علتان مكررتان قامت كل واحد منهما مقام العلتين
لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر
فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساور واناعيم او حكماً كالجمع
الموافقة لهما فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد و
مصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقاً بل فى بعض اقسامه وهو
الف التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعاً لا تفارقانها اصلاً فلا يقال فى
حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر
فصار التانيث مكرراً بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم بعارض كالعلمية مثلاً لم يقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل
مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولاً خروجه اى خروج
الاسم اى كونه مخرجاً عن صيغته الاصلية اى من صورتها التى
يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغ

المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة الى الضمير
الاسم خرجت المشتقات كلها لان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الا
عجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن
صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل
وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القيا
واما التغييرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية
فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست
مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواساً وانياباً بل انما جمع
القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولاً على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما
وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم
منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال

المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعاً انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً
غير الوصف او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح
للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر
من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن
لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون
اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا
دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققاً او مقدراً واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا

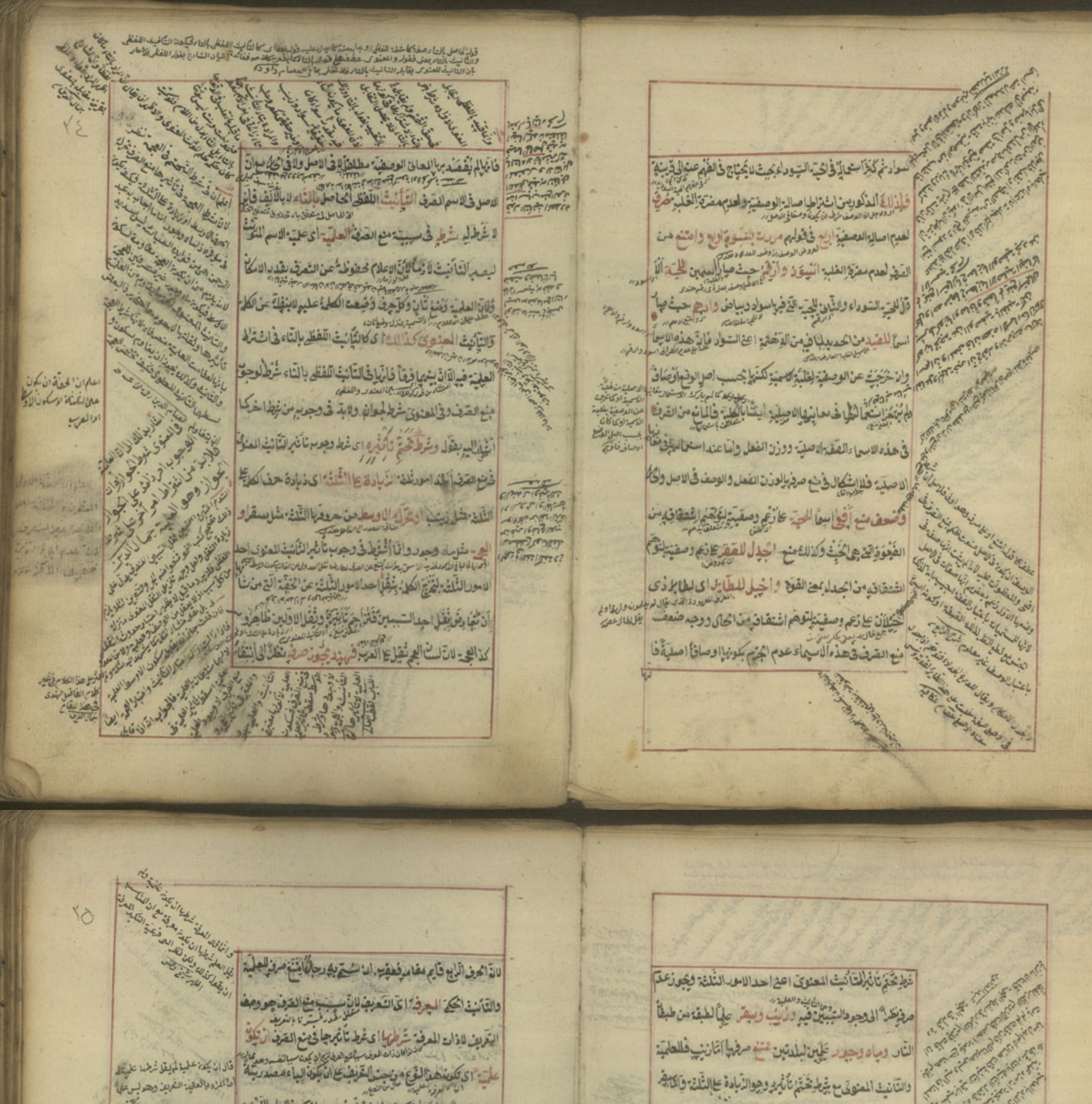


قوله محققا معناه خروجا كاينا عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث فالدليل على اصلهما ان في معناه
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون لفظه ايضا
مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما
والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والصفة لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارة اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مونث اخر واخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي
عن اخرين وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التوين
او البناء او اضافة اخرى مثلها حينئذ نحو قبل نحو يا تيم تيم عدي وليس

في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاولين وجمع
جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء اذا افعل
ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على
فعالي او فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات فاصلها اما جمع او
جماعي او جمعاوات فانه اذا اعتبر اخراجها عن واحد منهما تحقق
فيها العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الا
ان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشا
كاينب وافوس ولئن يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كاينا
وافواس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على اينب وافواس فلا شذوذ
في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج لئلا يلزم من مخالفتها الشذوذ
فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ و
المعدول او تقديرا اي خروجا كاينا عن اصل مقدر يدعو من يكون
الداعي الى تقديره فرض منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية

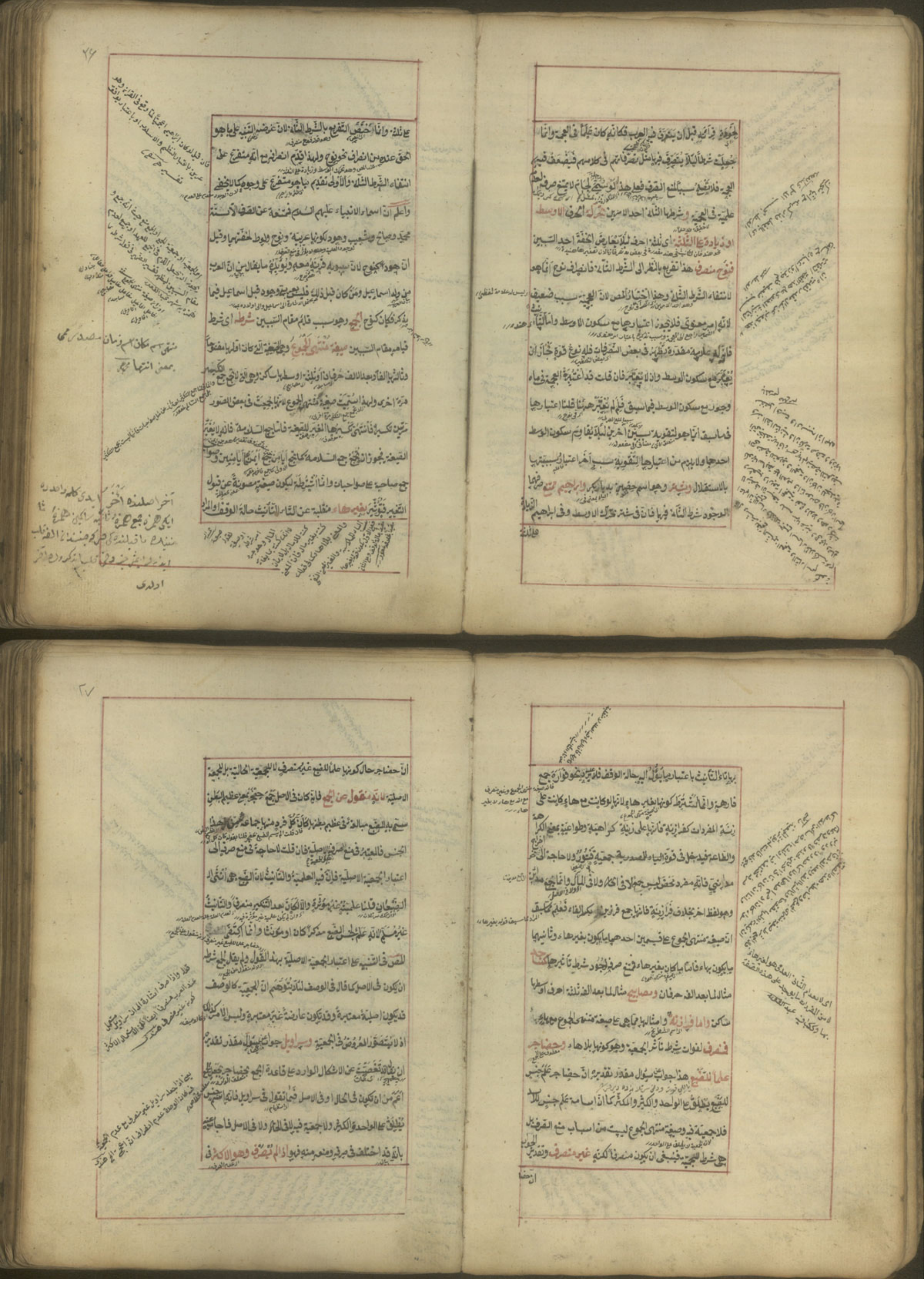
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن
فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر وقس على باب قطام المعدولة عن
قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة حضار وطمار فانهما
مبنيان وليس فيهما الاسباب العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيما عداهما
جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على
نظايره لا لتحصيل موجب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس
في محله الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير
منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل

ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر
فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة عن مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرض له الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجرى في على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى
وصفي عرض له في الاستعمال لا اصل بحسب الوضع فالمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضية فلذلك قال المص
شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في
الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرض الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الا
سمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه



شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وذلك نحو زينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين تمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع الشرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهي مونث معنوى سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل منصرف لان التاء التانيث الاصل ذلك العلمية للمذكر من غير ان يقوم مقامه شيء والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوى سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل تمنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء

لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب ان سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا تعريف العلم وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب في لغته العجمي الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل كما يقال لمن فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرأت



الجودة فرائه قبل ان يتحرق في العرب فكانه كان علماً في العجمة وانما
جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه
العجمة فلا يصلح سبباً لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين حركة الحرف الاوسط
او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فانه لفظ علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان
يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه
وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سبب اخر لئلا يفاوم سكون الوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها بسببيتها
بالاستقلال وشتر وهما اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما
لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة

على الثلثة

على ثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرض التنبيه على ما هو
الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصراف مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثالث والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوه كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل
ان هوداً كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب
من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما
يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط
قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحاً
وثالثها الفاً وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيراً فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطه ليكون صيغة مصونة عن قبول
التغيير فتوثره بغير هاء منقلبة عن التاء التانيث حالة الوقف والمراد

بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع
فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل في قوة الباء المصدرية جمعيته فتور ولا حاجة الى نحو
مداين فانه مفرد محض ليس جمعاً في الحال ولا في المال وانما جمع مدينة
وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فمنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد
مثال لما بعد الف حرفان ومصابيح مثال لما بعد الف ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع هاء
فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علماً للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير والمكثر كما ان اسامة علم جنس للاسد
فلا جمعية في صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفاً لكنه غير منصرف وتقدير الجواب

ان حضا

ان حضاجر حال كونها علماً للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالمعتبر في منع صرفه الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى
اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى
الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفاً والتانيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكراً كان او مونثاً وانما اكتفى
المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال لا نقض عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع
اعم من ان تكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في



موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في

التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكن حمل في

منع الصرف على معارنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كما نعتم

اي على ما يوازنه من الجموع العربية ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا

التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية

لا على الزيادة سبب آخر على اسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل

هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه

جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف وبني قاعدتهم ان

الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة

فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل

واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء

الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو

جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والاتي

والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض

بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني

جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة

النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة

النصب لانه غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع و

الجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين

فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف

الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني

جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني

الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين

فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع

فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير المنصرف لان فيه الجمعية

مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري

الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقطت تنوين

الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا

القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في

حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري

وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة

في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيها الاعلال واما في حالة الرفع فاصل

جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها

التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة

لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه فيه الاعلال

في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة

واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ويصح علميين شرطه

العلمية ليامن من زوال فيحصل له قوة فتؤثر بها في منع الصرف وان

لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف

تؤثر في المضاف اليه بايضا ده على منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام

المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في

حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما

هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت

تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف

الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون

الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك

بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد

فلم يذكر بناؤها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك

فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه

البلدة ثم جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب

منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان

مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء

التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف انما كونهما

من يدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما شابهتهما لالفي التانيث

والراجح هو قول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل

الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما او

منها صفة من الصفات كرجل وفرس اوبدل كاحمد وضارب ومضروب فالاول يسمى اسماً والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه** اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **العلمية** تحقيقاً للزوم زيادتهما او لمنع التاء فيتحقق شبههما بالالفي التأنيث **كعمران** او كانا **في صفة فانتفاء فعلانة** اي ان كان الالف والنون في الصفة فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما بالالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة **وقيل شرطه وجود فعلى** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالف التأنيث على حالها **ومن ثم** اي ومن اجل المخالفة في الشرط **اختلف في رحمان** في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غير الله تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو

منصرف

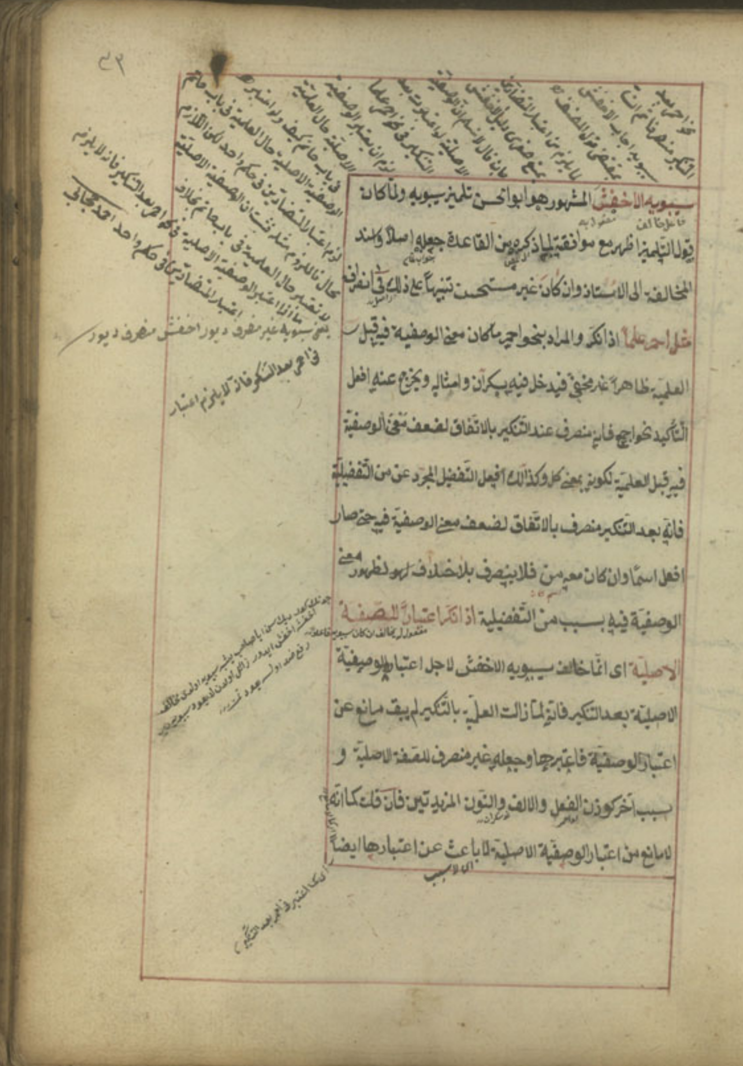
منصرف **دون سكران** فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على مذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة **و دون ندمان** فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على مذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة **ووزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل **شرطه** فيه احد الامرين اما **ان يختص** في اللغة العربية **بالفعل** يعني انه لا يوجد في الاسم العربية الا منقولاً عن الفعل **كشمّر** على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل في هذه الصيغة وجعل علماً لفرس وكذلك عثّر لموضع وبذّر لماء وخضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما بقم اسم البقم معروف وهو العندم وشلّم على الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا ينقض في ذلك الاختصاص ومثل **ضُرِب** على البناء للمفعول اذا جعل علماً يكون ايضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض

النحاة **او يكون** غير مختص لكن يكون **في اوله** اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل **زيادة** اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين **كزيادته** اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل للتاء اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل **غير قابل للتاء** لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياساً باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به لا يكون قياساً ولا اسود فان تجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصيف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية **ومن ثم** اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء **وانصرف يعمل** بقبول التاء لمجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير **وما فيه علمية موثرة** اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية المحضة مع اومع شرطية لسبب اخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد

منهما

منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية **اذا نكر** بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيداً اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق **صرف لما تبين** اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق **من انها** الاتجامع **مؤثرة الا ما** اي السبب الذي **هي** اي العلمية **شرط فيه** وذلك في التأنيث بالتاء لفظاً او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية **الا العدل ووزن الفعل** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطاً فيهما كما في ثلث واحمر **وهما** اي العدل ووزن الفعل **متضادان** لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف **فلا يكون** اي لا يوجد معها شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط **الا احدهما** فقط لا مجموعهما **فاذا نكر** غير المنصرف الذي احد

اسبابه العلية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذى هو العلية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلية من حيث
هو وصف بسببه فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا و
قد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفازة من
الاوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز وروده اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان
التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل
وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكفي في
اعتبار العدل التحقيق بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل
احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف



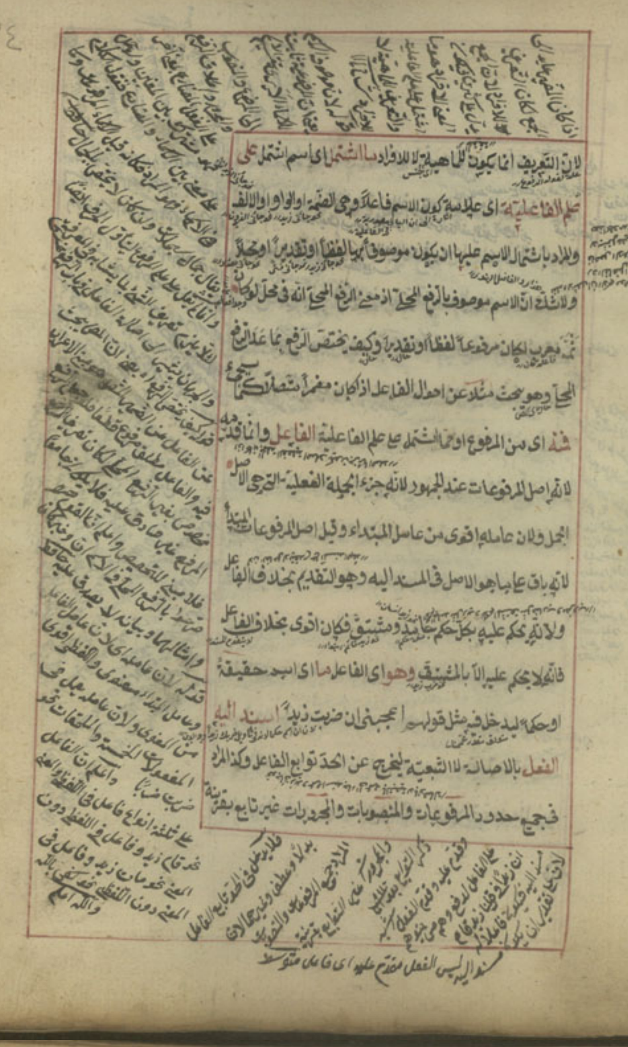
سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كانت
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا ونسب
المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصرافه
مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل
العلمية ظاهرا غير مخفي فيدخل فيه بكران وامثاله ويخرج عنه افعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذ انكر اعتبارا للصفة
الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع عن
اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية و
سبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث عن اعتبارها ايضا

فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل
الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما
وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من
الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد
وبياض وفيهما شيء من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما
اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
والالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصل بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصل والعلمية فاجاب عنه المص
بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار

متضا

متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى جميع باب
غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته
الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول يكسر
لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا
الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه
المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة

قوية جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر
الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى
حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان
العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير المنصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا
معا كما فى ابراهيم وان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هنا
علمية كما فى احمر بقيت العلتان فى حالتيهما وهذا القول انسب بما عرف
به المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان
موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة
المذكر الذى لا يعقل كالعيا فنات للذكور من خيل وجمال سبحلات جمع سبحل
اى ضخمات وكالايام الخاليات **هو** اى المرفوع الدال عليه المرفوعات



لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد **ما اشتمل** اى اسم اشتمل **على**
علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان
معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع
المحلى وهو بحث متلو عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجىء
منه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى الاصل
فى الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء
لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اى الفاعل **ما** اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا **اسند اليه**
الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد
فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير تابع بقرينة

ذكر التوابع بعدها **او شبهه** اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل
التفضيل والظرف **وقدم** اى الفعل او شبهه **عليه** اى على ذلك الاسم و
احترز به عن زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى الضمير يتضمن اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار
رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل **على جهة قيامه به** اى اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو الى مذهب من لم يجعله داخلا
فى الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به **مثل زيد**

فى **قام زيد** فهذا مثال لما اسند اليه الفعل **ومثل ابوه** فى **زيد قائم ابوه**
فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل فى الفاعل** اى ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع **ان يلى الفعل** المسند اليه اى يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانهم كرهوا
توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة **فلذلك** الاصل الذى
يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه زيد**
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز **وامتنع ضرب غلامه زيدا** لتأخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير
جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر
جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانا
لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل
اى جزاء رب الجزى **واذا انتفى الاعراب** الدال على فاعلية الفاعل و

مفعولية المفعول بالوضع لخفائهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة
اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يتعهد ان يطلق على ما وقع بازاء شىء
انه قرينة دالة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة ثابتة
له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيدا ضرب او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقدم والتاخير نحو ما ضرب زيد
الا عمروا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه
اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من

قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا
الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقدم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب
تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا
احد الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الآخر فلو اخر الفاعل انقلب الحصر
قطعا واذا اتصل به اى الفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه
او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت

انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد
او اتصل مفعوله اى بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو
اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى
تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال
ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب [illegible] تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل قولك زيد اى فيما كان
جوابا لسؤال المحقق لمن قال من قام نسيا بالامر يقوم به الفاعل
فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام
زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا

يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه و
اما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن
فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيرا للجرة الاذلاء واخر البيت ومختبط مما
تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الا
هلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة و
مما يتعلق لمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه
كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى
ان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لدفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر معتبرا

بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان
استجارك احد من المشركين فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوباً وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان المفسر
قائم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل
والفاعل معاً دون الفاعل وحده في مثل نعم جواباً لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف
جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كما
لمفسر فلزم في الكلام استدراك وانما قدر جملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في
غير الفعل ايضاً نحو زيد معطي ومكرم عمرواً وبكر شريف وكريم ابوه
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من الفعلين اقتصاراً على اقل مراتب التنازع وهو

الاثنان

الاثنان ظاهراً اي اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما اي بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو اي يستحقه
قبل الثاني فلا يكون في مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولاً وقوعه في ذلك الموضوع معمولاً
لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه
بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له حرف لا يصح اضماره ولا بد ونه لفساد
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص
بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم
الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معاً واما على مذهب غيرهما

فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في
اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر اخر والمفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرواً وليس هذا قسماً
ثالثاً من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه فلا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص
هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور

الا

الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما لم يورد مثال القسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل
مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيداً واكرمني وضربت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبناء عليه لانه المذهب المختار الاكثر
استعمالاً اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز اضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة افراداً
او تثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقاً للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا استدعى شيء مسده خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني

الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء
الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما اضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الكسائي او يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل
اضمرته واذا اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمنى الزيدان
ولا يلزم ح محذور وقيل روى عنه تشريك الفعلين او اضماره بعد
الظاهر كما فى صورة تاخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى
واكرمت زيداً هو ورواية الميل غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمرت ان
استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو
حسبنى منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد مفعولى
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيون اضمرت الفاعل فى
الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيداً فاعلاً
ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
فيه

فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط
وهو جائز واضمرت المفعول فى الفعل الثانى لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى
مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربنى واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا
منع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلاً له
ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول فحسبتهما واظهرت المفعول
الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
فى هذه الصورة الا انه لا خلاف المفعول الثانى ابهماً دالاً على اتصاف ذات
ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولاً مفرداً
والثانى مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما

استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث
قالوا توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء
القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال
الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وا
نتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان
لو تجعل مدخوله المثبت شرطاً كان او جزاء او معطوفاً على احدهما
منفياً والمنفى من ذلك مثبتاً ففى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفاً اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر
اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى
وح يستقيم المعنى بعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفى قليل من
المال
ولكنى


ولكنى اطلب المجد الاصل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم
فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلاً كل مفعول حذف
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلاً لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم
فاعله فى حذف فاعل واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً
ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الى الماضى المجهول ويفعل اى الى
المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاماً لزم كونه
مسنداً ومسنداً اليه معاً مع كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبنى
ضرب زيد لان احد الاسنادين تام واما اسناد المصدر غير تام ود

المفعول الثالث من مفاعيل باب أعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت و
أعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت و
اما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي هي
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل مع الفعل كالجزء ولا بدون
الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في
الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف المكان ضربا شديدا

مفعول

مفعول مطلقا للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص له لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
الفاعل متعديا وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي لمفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو أعطي زيد درهما مع جواز
أعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو أعطي زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفي
بعض النسخ ومنه بمعنى ومن جملة المرفوعات او جملة المرفوع المبتدأ
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما مما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم الظاهر لفظا
او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي

في عامل لفظي كاسمي باب ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم مسندا اليه واحترز عن نحو
وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او
الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها
كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل
وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها عن غير الاستفهام والنفي مع
قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر خبير نحن عند الناس
منكم خبير مبتدأ ونحن فاعل فلو كان خبير خبرا عن نحن لفصل بين
اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء رافعة لظاهر ونحوه مما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا
يخرج عنه نحو قوله اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي و

الف

الف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم
زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو
اقائمون الزيدون فان تبادر خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة
مبتدأ وما بعدها فاعلا لها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام
الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسماء
فلا ينتقض علينا بيضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز
عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ
وذلك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى و
الضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير ين يخرج به القسم الثاني

من المبتداء ويكون قول المغاير للصفة المذكورة تاكيداً واعلم ان العامل

في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء و

الخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء

عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتداء و

الخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية

واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء مقدماً عليه اذا لم يمنع

مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها

والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في

المبتداء التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايداً

الى زيد المتأخر لفظاً المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صا

حبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله

التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز

وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنا

معيناً والمطلوب المبهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور

الحكم

المعينة ولكنه لا يبقى نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه

ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة

مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن

والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير

خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين

المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه

الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبر ومثل قولك ما احد خير منك فان

النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت

وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة

في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر

اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في

موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

كونه محكوماً عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده

امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة قولنا رجل موصوف

بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد

يكون خيراً كما اذا كان بمجي حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما كان بمجي

عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شراً لا خيراً فعلى الا

ول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب

وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم

لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حا

دثة ومثل قوله في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل

في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو

في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبة

الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً فحذف الفعل وعدل الى الرفع

لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي

عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين

منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من

التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الوا

هية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفا

ولا يجوز

و لا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان

الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة د

خلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يكون جملة ايضاً فقال والخبر

قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه

ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة

مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة

خبراً عن المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثا

لين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر

في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيراً للمبتداء نحو قل هو الله احد

وقد يحذف العايد اذا كان ضميراً لقيام قرينة نحو البر الكر بستين

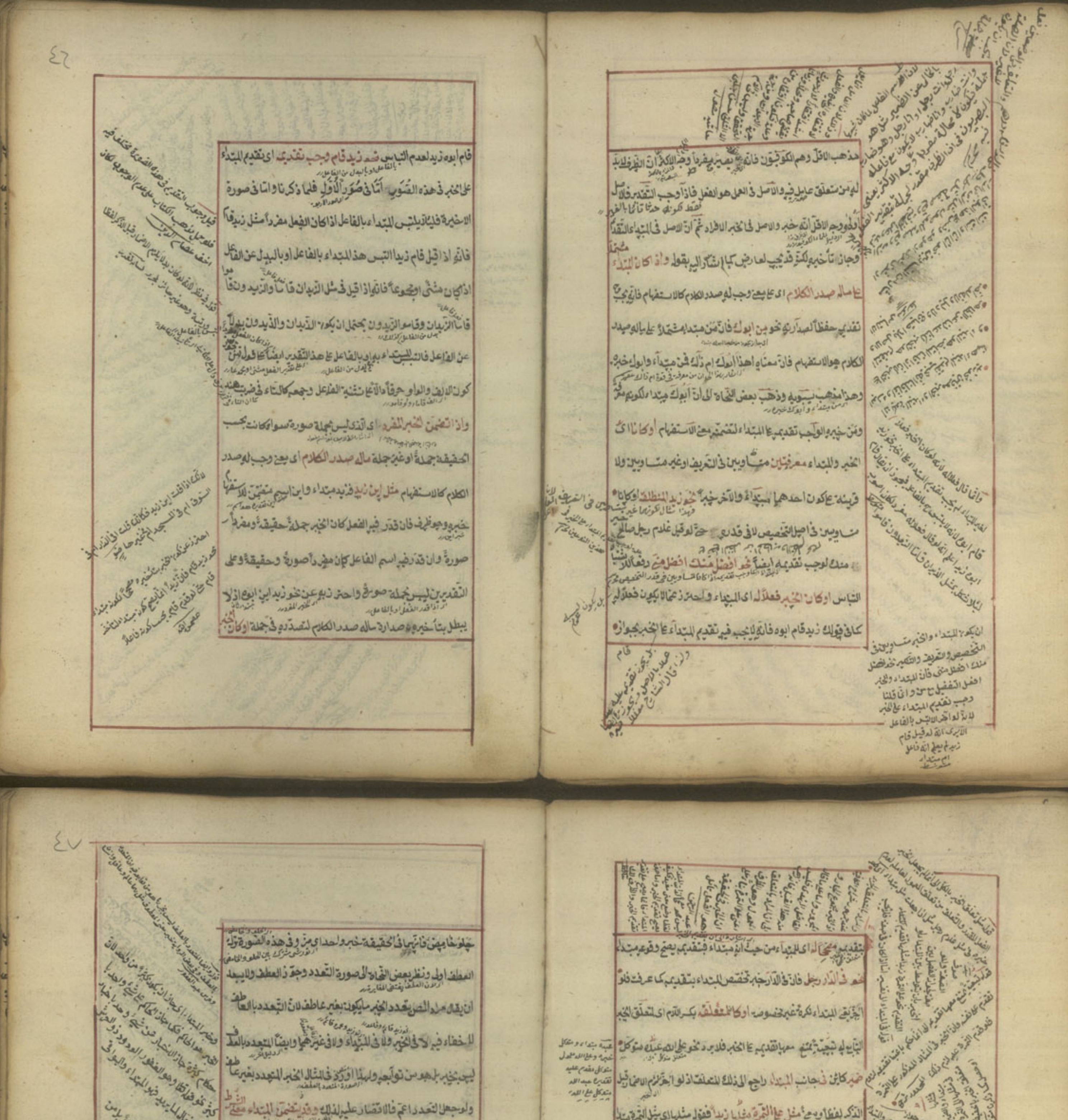
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر

والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفاً اي الخبر الذي ظرف زمان

او مكان او جاراً ومجروراً فالاكثر من النحاة وهم البصريون

على انه اي الخبر الواقع ظرفاً مقدر ما قبل بجملة بتقدير الفعل فيه لانه

اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو



حذهب الاقل وهم الكوفيون فانه بصير مفرداً وجه الاكثر ان الظرف لابد
له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فلا اصل
الوجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقدم
وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء
عاماله صدر الكلام اى عام يعني وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظاً لصدارته نحو من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ماله صدر
الكلام هو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك فمن مبتداء وابوك خبره
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة
ومن خبره والواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى
الخبر والمبتداء معرفتين متساويين في التعريف اوغير متساويين ولا
قرينة على كون احدهما مبتداء والآخر خبراً نحو زيد المنطلق او كانا
متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
منك لوجب تقديمه ايضاً نحو افضل منك افضل مني رفعاً للالتباس
الالتباس او كان الخبر فعلاً له اى المبتداء واحترز عما لا يكون فعلاً له
كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء على الخبر بجواز

قام ابوه زيد لعدم التباس نحو زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء
على الخبر في هذه الصور اما في صور الاول فلما ذكرنا واما في صورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيداً التبس هذا المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً
عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضاً على قول من
كون الالف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كانت بحسب
الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى يعني وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر فيه الفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفرداً
صورة وان قدر فيه اسم الفاعل كان مفرداً صورة وحقيقة وعلى
التقديرين ليس جملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملة او كان خبر

بتقديمه مصححاً له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء
نحو في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو
اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى لمتعلق الخبر
التابع له تبعية تمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل
الذكر لفظاً ومعنى مثل على التمرة مثلها زبداً فقول مثلها اى مثل التمرة مبتداء
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو ~~حقيقة هو~~ الخبر قول على
التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبراً عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره
خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى تقديم
الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير
تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعاً ويحتمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل
وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا
حلو

حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد
ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضاً المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فشبه المبتداء بالشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء
في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظراً الى مجرد التضمن المبتداء معنى الشرط ولما
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم
يقصد فلم دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما
الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مأولة بجملة ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلاً او ظرفاً كما
ولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً وفي حكم الكل
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما

وفي حكمهما الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت مانعان ايضا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة بالفعل

لا مطلقا

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيما والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق اذ بها هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا

عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل مبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود للمستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يرى وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في التركيب الذي التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فتدل على الوجود

وقد التزم

ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه كما في قول شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مؤولا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذا الحال مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او اكثر شربي السويق ملتوتا او اخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر بكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى

السويق قوت ديرلر اون چوبلم قوندورب تاوه ايچنده حلوه كبي بشوريلر تلم لت السويق بالسمن ديبلور اكثري



كان التامة والذي يظهر انّ تقديره بخصوص ضربي زيداً بلابس قائماً اذا اردت
الحال عن المفعول وضرب زيداً بلابس قائماً اذا كان عن الفاعل اولى ثم
تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً يلابس قائماً
ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائماً زيد اي
ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل في الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً فعلى هذا
تكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً
ضرب زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى انّ الخبر الذي سد الحال محله مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الى انّ هذا
المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وثانيها
كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر واجب الحذف لانّ الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون و

اقيم

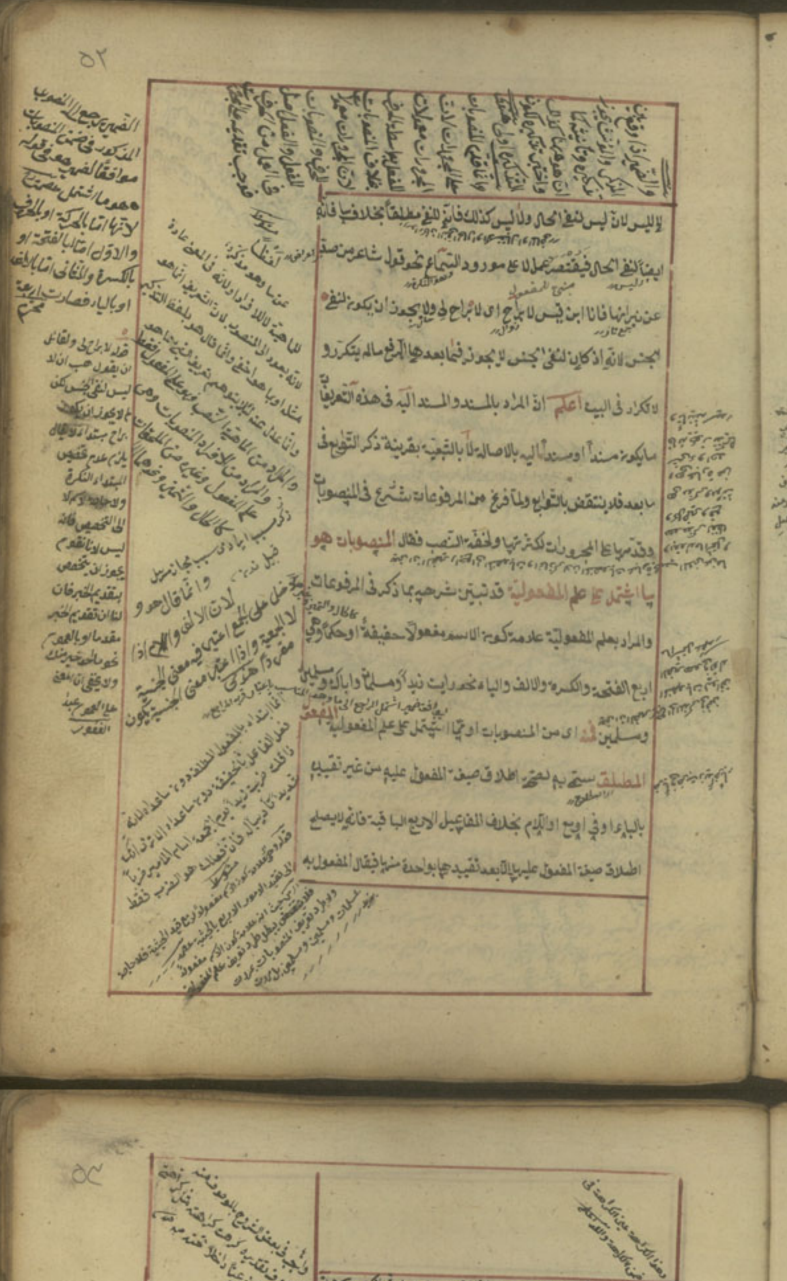
اقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسماً به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي اي اقسم به فلا
شك انّ لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب
حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لانّ القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات
خبر انّ واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي انّ وكانّ
ولكنّ وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب الاصح
لانها لمشابهة الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعاً ونصباً مثل هو اي خبر
انّ واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها
فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها
وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه
الحروف عليها ورودها عليها بالاثر فيها لفظاً او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في مثل قولنا انّ زيداً يقوم ابوه فانّ يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدل عليه انه مسند بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا
يحتاج الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف

ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بانّ المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل انّ زيداً يقوم مؤول بقائم مثل قائم في انّ زيداً قائم فانه
المسند بعد دخول هذه احد الحروف وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه
كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه
من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان
جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد انّ امره كامر الخبر المبتداء
بعد ان صح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من
ذلك انّ كل ما يصح ان يكون خبراً للمبتداء يصح ان يقع خبراً لانّ حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيداً
وانّ من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لانّ
هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً و
العمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعمل العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول

على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفاً اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفاً
فانّ حكمه حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ
الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحراً
وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس اي نفي صفته اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتداء
وخبر انّ وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا خرج به سائر الا
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ فلا يرد نحو يضربه في
لا رجل يضربه ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل من المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكره لانّ غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
على ما هو الظاهر فيتعين انّ في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لانّ
الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل ولكونه مثالاً لنوعي عن خبرها الظروف وغيره ويحذف

خبر لا هذه حذفاً كثيراً اذ كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل للدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا
يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
المراد انهم لا يثبتونه اصلاً لا لفظاً ولا تقديراً فيقولون لمعنى قولهم لا
اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ولا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين
محمولون ما يرى خبراً في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما
ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا
يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد
دخولهما خرج به خبر اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد
ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائماً ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرات بخلاف ما فانها يعمل
في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان
قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشراً وهو
اى عمل ليس للاسم في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته
لا بليس

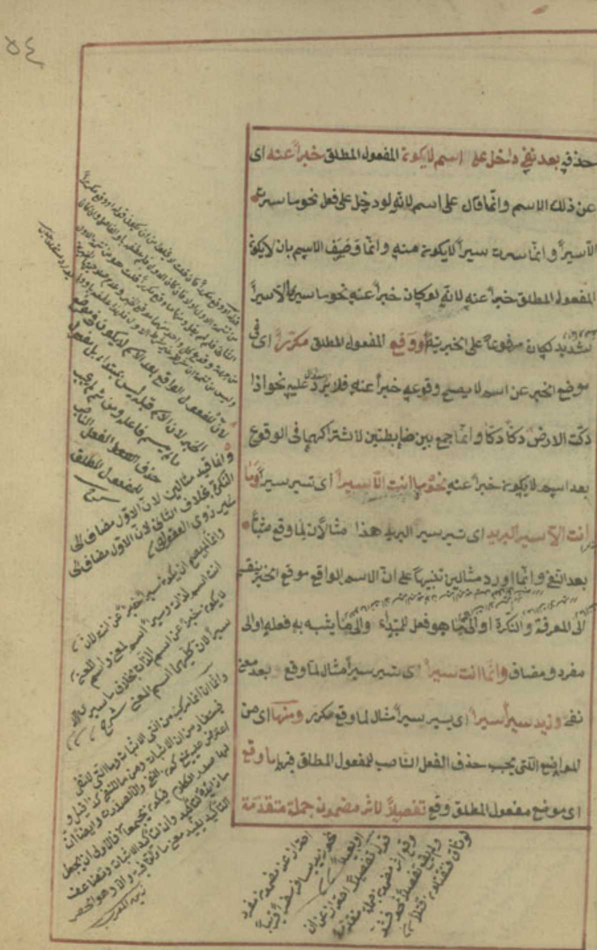


لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانها للنفي مطلقاً بخلاف ما فانها
ايضاً لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قول شاعر من صفر
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي
الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر و
لا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسنداً او مسنداً اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع في
ما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو
ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة او حكماً وهي
اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيداً ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده
بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصلح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به

او فيه او معه او له وهو اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثراً فيه موجداً اياه
فلا يرد عليه مثل مات موتاً وجسم جسامة وشرف شرفاً وانما زيد لفظ
الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ و
يدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكوراً
حقيقة كما اذا كان مذكوراً بعينه نحو ضربت ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو
فضرب الرقاب او اسمه في معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المصادر التي لم
يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء
معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تا
ديباً في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك يخرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه لا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت

كرهت كراهة فهو مفعول المطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كقولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد و
انطبق الحد على المحدود جامعاً مانعاً وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض
انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوساً للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اى الذي للتاكيد لا يثنى و
لا يجمع لانه دال على ماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد
به الانواع والعدد بخلاف اخويه اى اللذين هما النوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون للمفعول المطلق بغير لفظه
اى مغايراً لفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوساً واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتاً وسيبويه يقدر له عاملاً من بابه اى قعدت وجلست
جلوساً وانبته الله فنبت نباتاً وقد يحذف الفعل اى الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم

اى قدمت قدوماً خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اى حذفاً ولجباً سماعاً اى سماعياً موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقياً اى سقاك الله سقياً ورعياً اى رعاك الله رعياً وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعاً اى جدع جدعاً والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمداً اى حمدت حمداً وشكراً اى شكرت شكراً وعجباً اى عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً قيل عليه قد قالوا احمد الله حمداً وشكرته شكراً وعجبت عجباً فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له وعجباً له وقد يحذف فعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً اى حذفاً قياساً يعلم له ضابطة كلية يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مثبتاً اى اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد تسير لا يجب حذفه



حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً او انما سرت سيراً لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيرك الا سير شديد كان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع بين ضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اى تسير سيراً وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذا مثال لما وقع مثبتاً بعد النفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيراً اى تسير سيراً مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيراً سيراً اى يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً ومنها اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة

والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرض المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل سبحانه انه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد الوثاق واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه ليس للتشبيه علاجاً اى حال كونه دالاً على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد ذهن ذهن الفضلاء لان الذهن ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت

صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتاً بمعنى صوت تصويتاً فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافاً اى اعترف اعترافاً فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امراً يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقاً اى حق حقاً من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب

والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره لانه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة في
وصف الاحتمال فيغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو منصوص
عليه بالصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى
هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صفة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذا القاعدة
من قيد الاضافة اى مثنى مضافاً الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله
تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعاً مكرراً كثيراً وفي جعل المثال من تتمة
التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى
اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف ذوائده
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك ايسعاداً بعد اسعاد بمعنى

اعينك

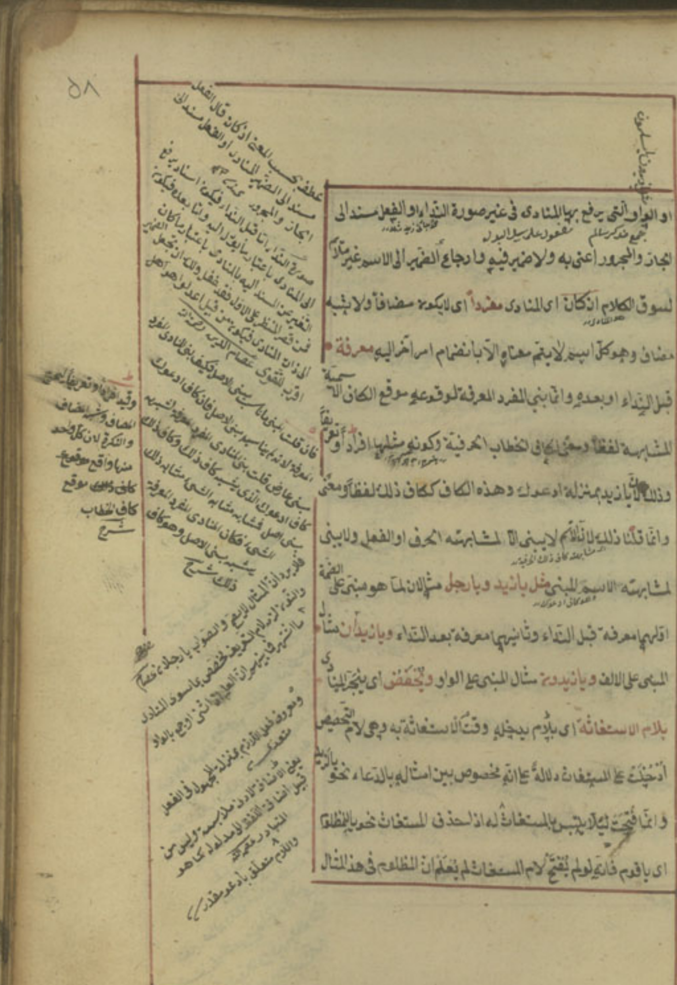
اعينك الان استعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم يقولون في ضربت زيداً ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
في مررت بزيد المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او
و المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو
فاعل حقيقة او حكماً فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهماً
فانه يصدق على درهماً انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسنا
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان
اخصر نحو ضربت زيداً فان زيداً قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر
فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول

على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً ومتأخراً
اما جوازاً مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوباً فيما تضمن
معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا
لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازاً نحو زيداً لمن قال من اضرب اى اضرب زيداً فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوباً في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح
او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي اى مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيراً لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد
واهلاً وسهلاً اى اتيت اهلاً اى مكاناً ماهولاً معموراً لا خراباً

اواهلا

او اهلاً لا اجانب ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه
اليك اما بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت غافلاً عنك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولاً منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها
فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما
بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكماً على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه و
تقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله
صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضاً انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظاً او تقديراً تفصيل للطلب اى طلباً
لفظياً بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرياً بان يكون آلته

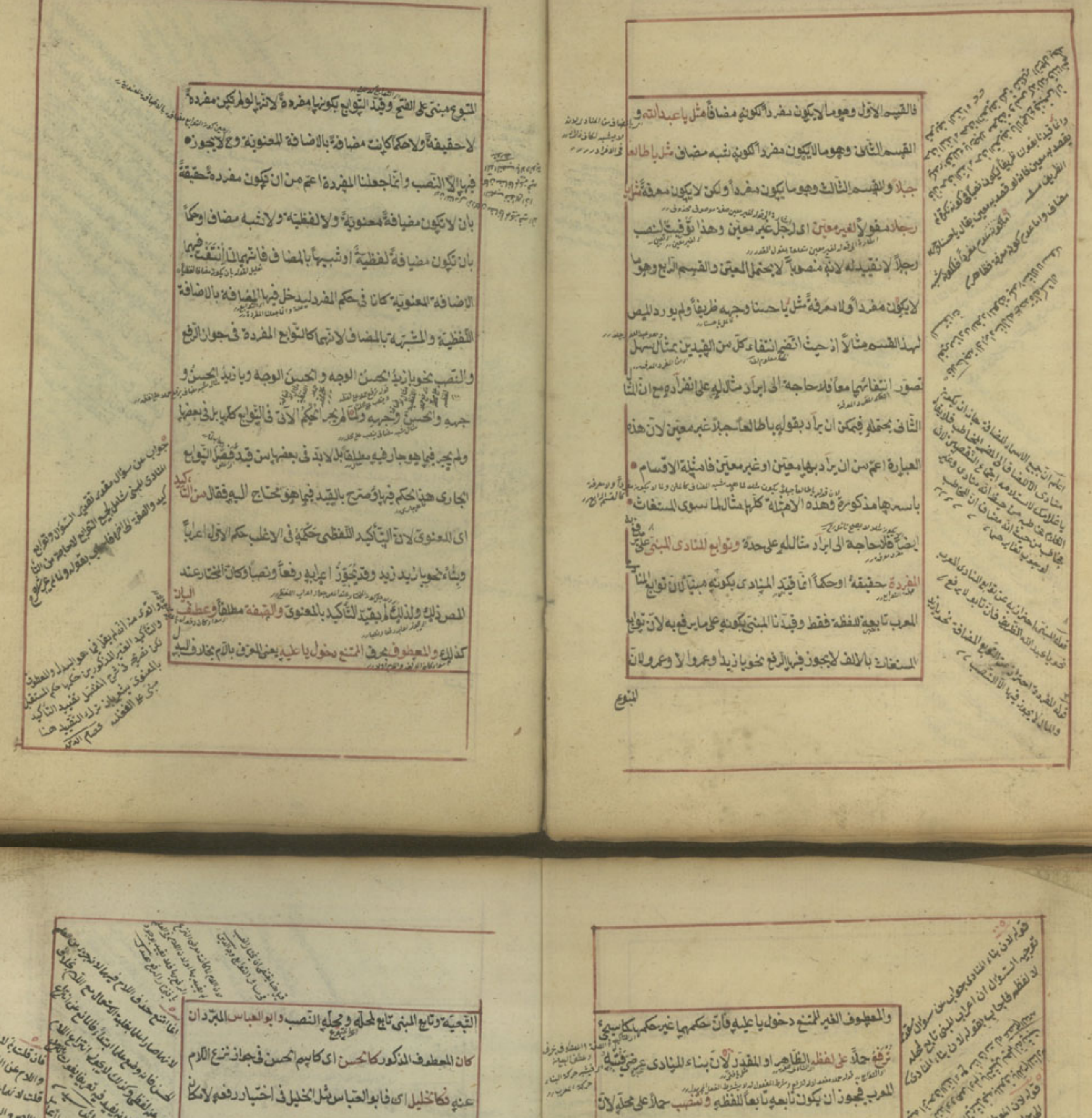
مقدرة نحو يوسف اعرض اى النيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين
او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة
اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل
والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض
الفتح على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف



او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء او الفعل مسند الى
الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم
لسوق الكلام اذ كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهته الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة
اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال

مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع
موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو
وكسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام لا
ستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر
فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث
بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص عنه واجيب

عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو ان المنادى
فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى وانما المراد
يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها ح كما هو الظاهر مما سبق
ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام يقتضى
الجر والالف الفتح فيتنافى اثرهما فلا يحسن الجمع بينهما مثل
يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا
يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة



والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فتشبه
المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان
حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر و
بشرا عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على
الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم

التبعية

التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان
كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام
عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكا
عمرو اي ابو العباس مثل ابو عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منا
تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل يا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل و
المعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو
الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره



حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه مطلقاً اى حال كون كل منهما مطلقاً فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً و المعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فليما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اى حال كون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة

وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولاً واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداء الرجل مثلاً يا ايها الرجل يتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معاً والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف و يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا يا الله خاصة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف

وثانيهما لزومها الكلمة يا الله لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه كما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضاً عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذاً ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه منادى مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى

المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والشبر فى اجاز الفتح مكان النصب على انه يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعاً النصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطاباً لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى او سكونها مثل يا غلامى او اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازاً عن مثل يا فتاى مثل يا غلام او قلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالباً فى النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلاً عليه وقلب الياء الفاً لان الالف و الفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى

كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بالبدل •

الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدا

وقد جاء شاذاً في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف

ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها

وقفاً اى في حالة الوقف لا الوصل وقالوا اى العرب في محاوراتهم

يا ابي وامي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع

وجوه اخر ذائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار

اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضاً بابدال

التاء بالياء فتحاً او كسراً اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة

الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضاً نحو يا ابت ويا

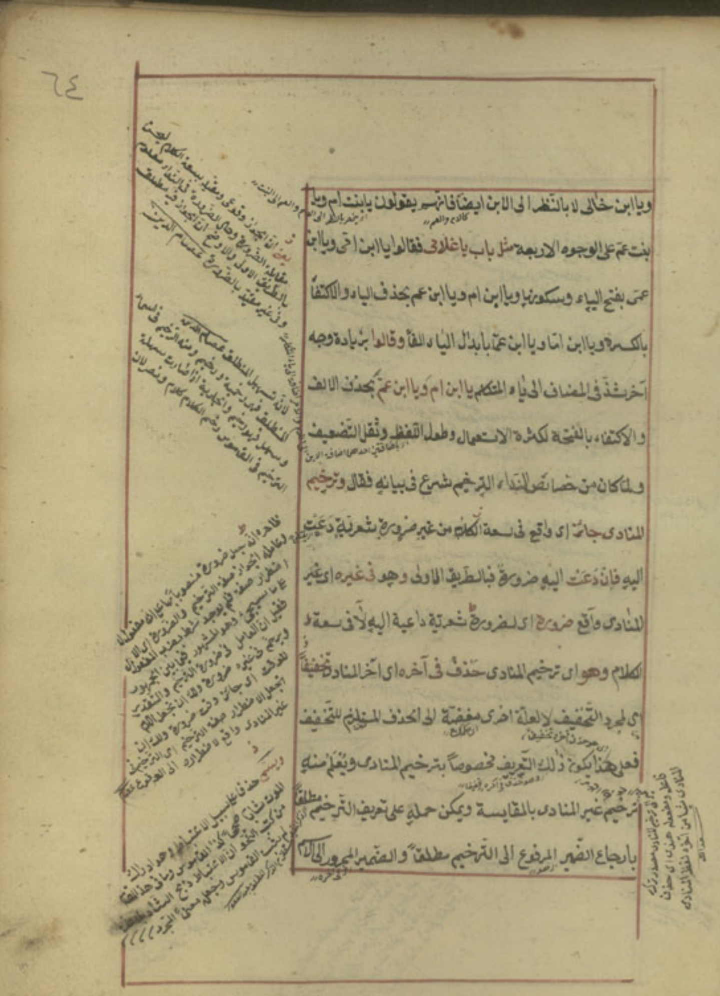
امت لاجرائهم مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا

يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعاً بين العوضين دون الياء فلا يقال

يا ابتى ويا امتى احترازاً عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه

غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر

الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي



٦٤

ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضاً فانهم يقولون يا بنت ام ويا

بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن

عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء

بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفاً وقالوا بزيادة وجه

آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف

والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم

المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت

اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير

المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة

الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفاً

اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف

فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه

ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً

بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور الى الاسم

وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

واقعاً في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية

وهي ان لا يكون مضافاً حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف

ايضاً اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى

نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظراً

الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً مجروراً

باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه

الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف لان

الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى

عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوباً فكانه من تصرف الناسخين

مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب

فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم

للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير و

الشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علماً

زائداً على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء

العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى

ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب

بلا علة موجبة واما اسماً ملتبساً بتاء التانيث وان

لم يكن علماً ولا زائداً على الثلثة لان وضع التاء على

الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع

موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا

ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه

كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان

ناقصاً عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير

ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ

من نحو يا صاح في صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه

كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم

شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره

اى آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة

في انهما زيدتا معاً واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة

فانّ الياء والنون فيهما زيدتا اوّلاً ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف
منهما الّا الآخر كاسمة اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى العلامة الحسنة
كما هو مذهب سيبويه لا افعلاء جمع اسم على ما هو مذهب غيره
لانه يكون ح من باب عمّار ومروان او كان فى آخره حرف صحيح اى
صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لانّ الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج
منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الّا التاء وهو اعمّ من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل مثل مرىّ ومدعوّ فانّ الحرف الآخر فيهما
فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الّا الحرف
الاخير وهو اى والحال انّما فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر
من اربعة من الحروف كمنصور وعمّار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانّما لم يأخذ هذا القيد
فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف
زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى

الحرفان الاخيران فى كلا القسمين امّا فى الاوّل فلمّا كانتا فى حكم
الواحدة فكما زيدتا معاً حذفتا معاً وامّا فى الثانى فلانه لمّا حذف
الآخر مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة ليكلا يرد المثل السائر
ضلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الآخر فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزله
منزلة تاء التأنيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر
الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة
وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم

يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا
حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمى لانه لمّا جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم
قلبت ياء وكسرة ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لمّا جعل كرو اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا بعض العرب صيغة النداء
يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسّع فيها باستعمالها فى غير النداء والمندوب فى
اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس انّ موته
امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجوداً او عدماً بيا او وا فالمتفجع عليه عدماً
ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه
وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتا

واختص

واختص المندوب بوا وممتاز به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم
المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا
كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما يرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف فى آخره اى
آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى
التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد
مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلاميكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ اصلهم
اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
ولك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا
يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدماً الّا الاسم المعروف



في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال أقبل مخنوق حذف حرف
النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذا أو في اطرق كرا
أي كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا اطرق كرا إن النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد و
المعنى ان النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخلى أيضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو ألا
يا اسجدوا بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا
قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة ألا
يسجدوا بتشديد اللام لأنه ليس من هذا الباب فإن أن ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما اي مفعول به أضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة في الشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي
أضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما

وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما
أضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه لحترز
به عن نحو زيد أبوك ولا يريد به أن يليه الفعل او شبهه متصلا به
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه
بعينه او مناسبه اي ما ناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر
فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره

المشتاق بعد الطلب اقرب من مشتاق بلا تعب



فان على معنى الابتداء فيه ورفعه اياه وايضا مانع عن ذلك وتقييد
النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور
اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير
باقسام الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح
تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت
به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه

ينصب

ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل اي مضمر يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لو
جود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع
في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع
او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص
فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند
عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة
مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من

الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب
اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي و
الدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الو
قوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا و
انما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما
زيدا فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضي و
قوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقل اما مع غير الطلب
اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا
للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث
الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الا
سمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم

المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد
حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار
الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا
الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فا
كرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل
الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اخر في هذه
المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث

وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديراً والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
وعند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن
لا من حيث هو مفسر فهذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موا
فقته للمعنى الحق او صفة له مع مخالفته للمعنى الحق فالالتباس
انما هو بين خبريته ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
معاً مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار
بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان
موافقاً للنصب في اداء الحق ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله تعالى بقدر خبراً وهو خلاف الحق فان الحق الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر
فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى
كما هو

كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا
تفاوت في مثل زيد قام وعمرواً اكرمته اي عنده او في داره ونحو
ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون
فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا اتفاق
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضاً قريبة غير مفصولة عنها قلنا
هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب
النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان
اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو

هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظاً او تقديراً نحو ان زيداً ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيداً ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيداً فيه وان كان يظن
في بادئ النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد
تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو عليه او مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس اواذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيداً يلابسه
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا

اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلقاً بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلاً لفعا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية
فات المعنى المقصود اذ الحق ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر
مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء
كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل
شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع
على انه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان
الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امراً او نهياً فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في



من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب
وجوضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه جو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف
من نفسك تحذيرها منها لا تحذيرها منها والطريق الطريق مثال
لثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان
يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير
بعد او اتق ونحوها فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى
بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك
مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور
قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا
يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير اجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى
قسمى النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد

ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال
الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اباك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وبشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث
مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
الفعل الذى فعل فيهما اولا فقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق
عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم
الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه

فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من
حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه و
خالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر و
ظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كا
المصدر والمحدود منها يحمل عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما

قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو
جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا
يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو
جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام و خلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع
ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير
بعض الظروف المكانية التي جاز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام
عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما و في بعض
النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان
معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لا
بهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذ
هب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان

الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظ انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان
تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه
اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الافصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة و
بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه

بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد
تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او
فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا
يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم
ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور في
الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد ع
نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده
معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا له مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان
القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج
فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله

فالمعنى عنيع فى المثالين المذكورين أدبته بالضرب تأديباً وجبنت فى
القعود عن الحرب جبناً او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن
وردّ قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لاتدخله فى حقيقته
الا يرى انه صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكباً
جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له فان السمن و
الاكرام له فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عندهم مفعول له
على مايدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى
وهذا ايضاً خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت
لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا تقدر
غيرها من من او الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعاً متصدعاً من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها
ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية و
كان الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى

شرط

شرط بل الحاجة اليه انما تكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما
يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلاً احتراز عما اذا كان عيناً نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله
احتراز عما اذا كان فعلاً لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارناً له
اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأ
ديباً اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبناً فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له
اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعاً للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب
واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارناً له فى الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اى الذى فعل لمصاحبته

بان يكون الفاعل مصاحباً له فى صدور الفعل عنه او المفعول
فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله و
الضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه
فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى
بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جداً وقيل الوجه ان يجعل من
قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه
الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان لزوم ظرفيته لايقام مقام
الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول
مالم يسم فاعله ضميراً راجعاً الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو
مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل
مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلاً نحو استوى الماء والخشبة او مفعولاً نحو كفاك وزيداً درهم

وسواء كان

وسواء كان ذلك الفعل لفظاً اى لفظياً كالمثالين المذكورين او معنى
اى معنوياً نحو مالك وزيداً اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول
الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيداً
او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل
الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخص و
اصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان
اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً وجاز اى لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمرواً لوجوب العطف فيه
فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيداً بالنصب على المفعولية والا اى
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيداً فان العطف

فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره و
ان كان الفعل معنى اى امراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز اى لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة
مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان
لم يجز العطف بل امتنع العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو
مالك وزيداً وما شانك وعمرواً فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرواً على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا
بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما
شانك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى مالك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى
مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرواً الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى
الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظ فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير
الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية

يخرج

يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقاً لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرواً راكبين لفظاً او معنى اى سواء
كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظاً اى لفظياً بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكماً او معنى اى معنوياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعوليته
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فدخل
فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا
المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديداً فانه بمعنى احدثت
الضرب شديداً وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلاً او مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً وان يأكل
لحم اخيه ميتاً فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفاً مقام بل نتبع

ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلاً او مفعولاً وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم
من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار متعلقاً به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول
ما وقع حالاً عن المضاف اليه مثل ضربت زيداً قائماً مثال للفظى الملفوظ
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان
حقيقة وزيد فى الدار قائماً مثال للفظى الملفوظ حكماً فان فاعلية
الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من

غير

غير اعتبار معنى خارج عنه وهو الضمير المستكن ملفوظ حكماً
وهذا زيد قائماً مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الا
خبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه و يصير
زيد به مفعولاً لفظياً بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او
انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالاً
فهى معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ
او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد فى الدار قائماً ان كان الظرف
مقدراً بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكباً وزيد فى الدار قاعداً ان
كان الظرف مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائماً والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكاً او معناه المس
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كا
لاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائماً كما مر وكالنداء و

التمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا
مقيماً ولعله فى الدار قائماً وكانه اسد صائلاً **وشرطها** اى
شرط الحال **ان تكون نكرة** لان النكرة اصل والغرض وهو
تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد
على الغرض **وان يكون صاحبها معرفة** لانه محكوم عليه فى
المعنى فكان الاصل فيه التعريف **غالباً** اى ليس اشتراطها بكون
صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارساً
او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امراً من عندنا ان جعلت امراً حالاً من كل امر او وا
قعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكباً او بعد الانتقاض
للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكباً او متقدماً عليه الحال نحو جاءنى
راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى

هذ القسم

هذ القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالباً
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه
فى بعض المواد ثابتاً فى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن
ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبراً معطوفاً
على قوله وشرطها ان تكون نكرة **وارسلها العراك** ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشى و
الاتن يقول ارسل الحمار الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة مزدحمة
ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على
نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه
ولعل المراد به ههنا نفس متداخلة بعضها فى بعض والمعنى على
نغص مثل نغص الدخال **ومررت به وحده** ونحوه مثل

فعلته جهدك بلفظ الخطاب **مأول** بالنكرة فلا
يتجه نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على و
جهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعتراك
العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالاً وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اى معتركة ومنفرداً ومجتهداً فالصورة وان
كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه
فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة **وان كان صاحبها**
اى صاحب الحال **نكرة** محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
نحو جاءنى رجل وزيد راكبين **وجب تقديمها** اى تقديم
الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما فى الحقيقة
مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا
ضربت رجلاً راكباً ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم تلتبس

طرد الللباب

طرداً للباب **ولا تتقدم** اى الحال فيما عدا مثل زيد قائماً
كعمرو قاعداً **على العامل المعنوى** قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوى وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل
الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل
فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم
على العامل المعنوى اتفاقاً **بخلاف الظرف** اى بخلاف ما
اذا كان العامل ظرفاً او شبهه فان فيه خلافاً فسيبويه لا
يجوزه اصلاً نظراً الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الا
خفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائماً فى الدار
فاما مع تاخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا
يجوز قائماً زيد فى الدار ولا قائماً فى الدار زيد اتفاقاً ويحتمل
ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابهاً للظرف لما فيه من
معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم
فى الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف دا
خلاً فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد

هو الاحتمال الثانى لاغير وكما لا تتقدم الحال على العامل
المعنوى كذلك لا تتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردة عن الثياب ضا
ربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون
تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر وبين
الاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه
عن تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر

اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعا
فية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير
ان يتأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة و
هو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا فى تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان
الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا
بسرا وهو ما بقى فيه خشونة اطيب منه رطبا وهو ما فيه
حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبتسر و
الرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى
بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم
ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من

حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الابعد
اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم
المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث
انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضى واما الضمير
المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم تسمع زيد احسن قائما
منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة
اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه
يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو
ثمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا متعديا ولكن يجب ان
يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه
والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة

مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة
بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى
صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او
ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى
الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الا
سمية فى الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة
نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءنى زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله
عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة و
اما فى المؤكدة فلا يجوز الواو ونقول هو الحق لا يشك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او با
لضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء
فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو

على التصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون
الفعل فيها مضارعاً مثبتاً ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظاً
ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع
وما سواهما اى ماسوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى والماضى
المثبت او المنفى بالواو والضمير معاً او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما
يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت
نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او
جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما
خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج
عمرو ولابد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد
المقربة زمان الماضى الى الحال لفظة على الماضى المثبت الواقع
حالاً ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى
الحال

الحال او و قد وقع عليه تجوزاً لان المتبادر من الماضى المثبت اذا
وقع حالاً ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد
من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى
اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بقوما اى قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد و
سيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد
بجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى
بلاقاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام
قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر او المتهيئ له
راشداً مهدياً اى سر راشداً مهدياً بقرينة حال المخاطب
وقوله مهدياً اما صفة لراشداً او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكباً لمن يقول كيف جئت اى جئت راكباً بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اى بل نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال
المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقاً هى التى لا تنتقل من
صاحبها ما دام موجوداً غالباً بخلاف المنتقلة والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفاً فان
العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر اى احقه بفتح
الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه
على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى
تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفاً
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر تجئ عطوفاً
وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولاً فانه لا
يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائماً
بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد
آخر

آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً
نحو الله شاهد قائماً بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس برفع الا
بهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت
الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق ينصرف الى الكامل
وهو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت عيناً جارية فان قوله جا
رية يرفع الابهام عن قوله عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع لمفهوم
كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم
الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع
فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف

البيان في مثل قولك ابوحفص عمر فان كلا واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه
دل بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فا
نهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان المو
ضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما
هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي
جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل
او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدا
دي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى

تقسيم

تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب
زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول
من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن
مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة
لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين غالبا
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن
هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر و
المقدار اما متحقق في ضمن عدد عشرون درهما وسياتي ذكر
تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره
اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن
ونحو منوان سمنا او كالكيل نحو قفيزان برا او كالذرع نحو
ذراع ثوبا او كالمقياس وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقا
دير في هذه الصور هو مقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا فالمراد

بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما
اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على
بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا اي النون
كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع
التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا
يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم با
لفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التميز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التميز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التميز جنسا

وهو

وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت و
الضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيثنى المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب جلستين
للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز
ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي
عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين
او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز ملتبسا بتنوين
المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا
كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او
بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الا
ضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرون درهم اما فى الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان
يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
فى غير صورة الالتباس ايضا الا على القلة ليكون الباب اقرب
الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اى الاول
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير
مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقيا
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين

فاقتضى

فاقتضى تميزا والخفض اى خفض التميز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار
عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بمنزلة
المقادير والثانى اى القسم الثانى من التميز وهو ما يرفع الا
بهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة
مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور
فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة
فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز

فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه وزيد طيب لتعلقه وجئ
لا فرق فى التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى
قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا
وقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو
بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها
ها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى
محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما
متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما
ضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا
خفاء به ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما
سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز
قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا
لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون

فارسا

فارسا تميزا عنه وارد انه بنية على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدر اليه
والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى
لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس
ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا
صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه
والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اى للمنتصب عنه
بان يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع
الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه
ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه

خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست
نصا فى المنتصب عنه ولا تصلح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى
لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد
فطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء
كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما
انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء
او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت
ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز او
رد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعه
اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة
الى

الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
الا ان يقصد بالتمييز الذى هو الجنس الانواع من حيث امتيا
زاتها النوعية فانه حينئذ لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب زيد
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من
الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد
ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ما اولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كا
الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا
كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا
وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت

اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل
تؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالا
تفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذهب انه لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى
انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى
ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل و
ههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث
المعنى

المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان
المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو
على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء
فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل
قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز برفع الابهام عن شئ منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى
او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير
تأنيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشأن لتذكيره

ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفساً تميزاً عن نسبة تطيب اليها
مقدماً عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفساً
تميزاً عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضاً على هذا الوجه
بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في
التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
احكاماً خاصة لايمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل
ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به
عن غير المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو
ماجاءنى احد الا زيداً او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظاً اى ملفوظاً نحو جاءنى القوم الا زيداً
او تقديراً اى مقدراً نحو ما جاءنى الا زيداً اى ما جاءنى احد الا
زيداً

زيداً بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى
القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن
داخلاً فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءنى القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حماراً وهو اى المستثنى
مطلقاً حيث علم اولاً بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانياً
بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجاً او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روماً
للاختصار منصوب وجوباً اذا كان واقعاً بعد الا لا بعد غير
وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التى للصفة داخلاً فى المستثنى ليلا يذهل عنه فى كلام موجب
اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيداً و
احترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ

واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر و
هو ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً
فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا
على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوباً مطلقاً لا فى كونه منصوباً
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان
منصوباً على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً معنوياً
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدماً عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان فى
كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيداً القوم وما جاءنى الا زيداً
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعاً اى المستثنى
منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما فى الدار
احد

احد الا حماراً فى الاكثر اى فى الاكثر اللغات وهى لغة اهل
الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثر
هم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الابدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله
اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حماراً فههنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا
يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلاً فى العاصم فيكون منقطعاً او كان بعد
خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد عدا
من عدا يعدو عدواً اذا جاوز مثل جاءنى القوم عدا زيداً
او بعد خلا من خلا يخلو خلواً نحو جاءنى القوم خلا زيداً وهو
فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من

الانس وقد يضمن معنى جاوزا ويحذف من ويوصل الفعل
فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال
فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما فى صورة المستثنى
بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر
الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من
المستثنى منه والتقدير جائنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى
منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء
فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا
جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف

اى وقت

اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اى جاؤ خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما
على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص اولم يعتد به
ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جائنى
القوم ليس زيدا و بعد لا يكون نحو سيجئ اهلك لا يكون بشرا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسميهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى
اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا
وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل
هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى

واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا احترز عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير
موجب احترز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية و
الا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز
غير مختار وانما اختار والبدل فى هذه الصور لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب

اى للمد

اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل من المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى
واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة
مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد
بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا
التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى
اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع
ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان
يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب
فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

فى غير الموجب فى بعض الصور ايضاً نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضاً استقامة المعنى وايضاً لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم و فى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضاً قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل

من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضاً مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائماً على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض و يستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين يندرج فى صور الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا التأويلات ادراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء فى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من

حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اى على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه و مثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه و مثل ما زيد شيئاً الا شيئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيئ مرفوع محمول على محل شيئاً لا منصوب محمول على لفظه و قوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شيئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئاً اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقاً بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ و قيل ما جاءنى من احد

الا زيد

الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز و فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ و قيل لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بعلة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئاً الا شيئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل لا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى و قد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيئ مرفوع على انه

محمول على محل شيئاً وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا حيد في هذ
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر والحمله على محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي
وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئاً الا شيئاً مع انه انتقض النفي فيه ايضاً
بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى
النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لا
جل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائماً
باعمال ليس في قائماً وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع
ما زيد الا قائماً باعمال ما في قائماً لان عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافاً اليه وبعد حاشا في الاكثر

لكونها

لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها
على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما
نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو وحاشا زيداً اى برأ
جانبه عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون
الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى
للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلامهم لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن
لا تحمل الا عليها في الصفة غالباً الا اذا كانت اى الا تابعة
لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موجودها مذكوراً
لا مقدراً كما قد يكون مقدراً في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما

كان مذكوراً يكون متعدداً لتوافق حالها صيغة حالها اداة
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
يكون جمعاً لفظاً كرجال او تقديراً كقوم ورهط وان يكون
مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اى منكر
لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعاً على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له
على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيداً جاءني وله
على عشرة الا درهماً وانما يصار عند وجود هذه الشرائط

الى حمل

الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل
على الصفة غالباً فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير
المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً والا رجلاً والا حمار او لكن
لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة
نحو قوله تعالى لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا
اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور
غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في
الآلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس
فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى
لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير المستثنى الله عنها بخلاف ما

اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة
غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فالبجوز في مثل
ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأ
خرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
ان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان
يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المق وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى
بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جائنى القوم سوى زيد او
سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو

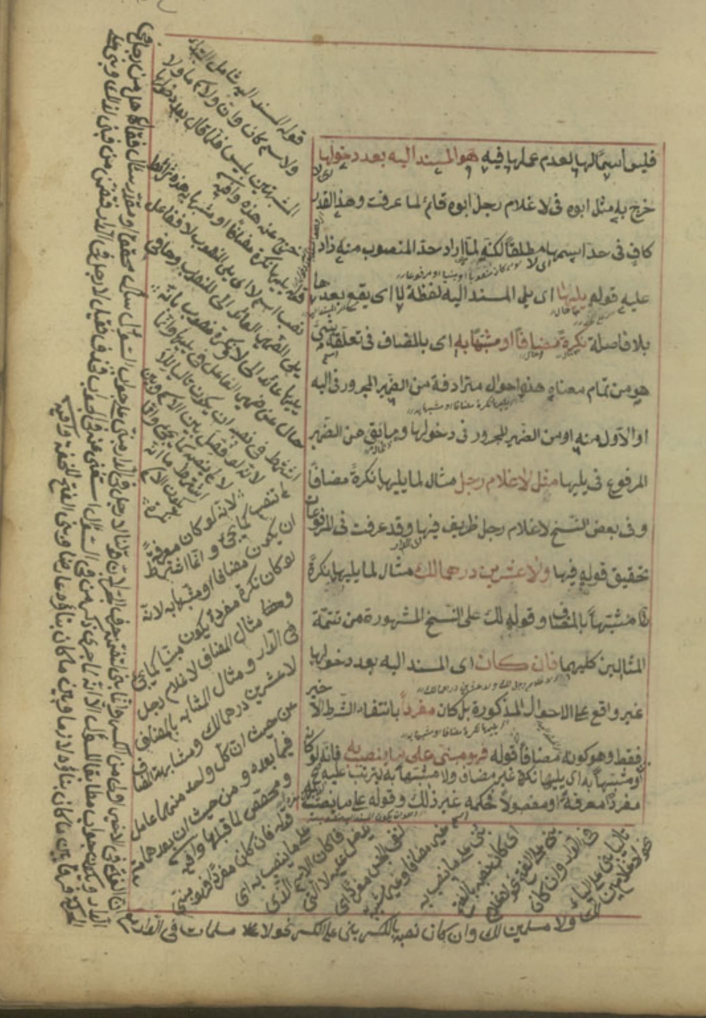
مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن
الظرفية ايضا نصبوه استكارا لرفعه فيقولون جائنى سواك
وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان
واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو
المسند بعد دخولها اى دخول كان واحدى اخواتها و
المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله
فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين الا

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما
وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما
سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال
كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق
زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة
للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد
يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا
الحذف

الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اى في مثل
هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان
خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو
ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ور
فعهما نحو ان خير فخير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصله
اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما
بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم و
ابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على

تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الاحذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان
واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم ا
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس وحكمه وانما
لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله
مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه
اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا
ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف و
شبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع

فليس



104

فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها
خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر
كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد
عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اى بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه
او الاول منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير
المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوع
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة
لا مشتبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة
المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا فقوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان
او مشتبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشتبها به يترتب عليه
مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب

105

في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع
هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلا
متناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف
لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمها لكن
مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في النكرة
من معنى نفي الآحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب
له مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل
جار في المعرفة ايضا ومثل قضية اى هذه قضية ولا ابا
حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية على رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة
اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله

اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او
تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها مستحقا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط
النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا
بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد

فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ابدا وبه يفصل
بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة
الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب
اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها
الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى
كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على حول عطف مفرد على
مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى
فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول

فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الا
عراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما
رفع الثانى فلان لا الثانية زائدة والثانى معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر
واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة لانه جواب قولهم ابغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضعف وجه رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا
دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب فهذا على التوجيه

الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا
قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى اذا دخلت الهمزة
على لا التى لنفى الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تأثيرها
فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول
كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى
لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل فى الدار مستفهما
واما العرض مثل الا نزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال
لا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره الشيخ ابو على وتبعه الجزولى
والمص ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمنى
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه
الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام

ولكنه

ولكنه حرف موضوع للتحضيض بمنزلة فكانه قال الا ترونى
رجلا يعنى هلا ترونى رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند
يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان
القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبنى لا نعت اسمها المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده احترازا عن
مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا حالا من ضمير مبنى والعامل
فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال
بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على
المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى
اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قولهم ونعت المبنى اشارة
الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا
فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز
بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت

المبنى الاول مفرداً يليه فان بارداً فى هذا المثال نعت للتا
بع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتاً للمتبوع فليس مما يليه
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع ان يتبعها
لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعاً حملاً على محله البعيد
ونصباً حملاً على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفاً بالنصب والا اى وان لم يكن
النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعاً حملاً
على المحل البعيد اونصباً حملاً على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت
امثلته فى بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس و
اذا كان لا مكرراً فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول
ولا قوة مما سبق بان يحمل على اللفظ اى على لفظ اسم لا
المبنى ويجعل منصوباً او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
فى

فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى
تزاد فيه لا كثيراً نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابى فى
قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد
ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل
لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون بعد اسم لا التى لنفى
الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز
يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا
غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنياً على ما ينصب به والجار
مع المجرور خبراً لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى
له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين
كما فى حال الاضافة تشبيهاً له اى لاسم لا فى هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه

انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى المضاف فى اصل معناه
اى معنى المضاف من حيث انه مضاف يعنى الاضافة وهو
الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيهاً
له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى
بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين
التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى
ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتاً فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما
يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التر
كيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الا
ختصاص المفهوم من اضافة الاب الى الابن انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف

يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس
اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا
غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان الحق بيان الخلاف لا تعيين
المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا
التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرف
ويحذف اسم لا حذفاً كثيراً نحو لا عليك اى لا بأس عليك

ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً وقوله لا كزيد
ان جعلنا الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسمها فالخبر محذوف
اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبراً اى لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفاً فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرهما
ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى
خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة
حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما
وخبرهما اسماً وخبراً لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبراً لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم
اسماً لهما بل مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشراً وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو
ما ان زيد قائم قيل انما خصصهما بالذكر لانه لا تزاد مع لا

في

في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما ان كان مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا
انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل و
اذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن ما زيد مقيماً بل مسافر
وما عمرو قائماً لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل
اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحاً لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى على
علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء

كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظاً او تقديراً وانما قلنا من
حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل لحيثية كونه مضافاً اليه والمضاف اليه وان كان مختصاً
بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلاً في تعريفه
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظاً ايضاً كل اسم حقيقة او
حكماً ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسماً كان نحو
غلام زيد او فعلاً نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً
او تقديراً اى ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او
مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو

قمت

قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو
في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير حرف
الجر شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لا بد ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرداً اى منسلخاً عنه تنوينه
او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الا
ضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى
كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة الا
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم



في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد
الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن الى زيد
ابهاماً فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا
يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً في
اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعاً قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف
في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى
منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفاً او
تخصيصاً ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها قبل الاضافة سواء

لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد واجير زيد عن نحو
ضاربه زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم
الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا
جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقاً على المضاف
وغيره ولا ظرفاً له نحو غلام زيد فان زيداً ليس جنساً للغلام
صادقاً عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضاً
صادقاً على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى في ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفاً له فا
الاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساوٍ له كليث
واسد واما اعم منه مطلقاً كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقاً كيوم الاحد و

علم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضاً بمعنى اللام
واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلاً للمضاف
فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فا
ضافة خاتم الى فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في
قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام بمعنى فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن
رد الاضافة بمعنى من ايضاً الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في

بمعنى في قليلا ردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلاً للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان
تجعل قسماً على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في
اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفاً
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف لان نسبة الى معين تستلزم معلومية
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان
قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد
يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم

في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه
مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم وا
الشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته
الى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان
علماً نكر بان يجعل واحداً من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد
بالتجريد

بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن
التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلباً للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو
التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علماً في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فاباؤهم جوزوا
هذا دون ذلك قلنا لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت
اعلاماً لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا
يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجاز
ثم الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة

الدينار ضعيف قياساً واستعمالاً اما قياساً فلما ذكر من
لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت عن الفصحاء من
ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من
قوله عم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا
لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها احترز عما
اذا لم يكن كانت مضافة الى غير معمولها نحو مضارع
المصر وكريم البلد مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا
تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يقسط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين

حقيقة

حقيقة مثل ضارب زيد او حكماً مثل حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر
في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيد قائم الغلام اصله
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين و في المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اى ومن
جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفا كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الو
جه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة
انها لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد
حسن الوجه فلو افادت تعريفاً لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا
يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا
دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها
تفيد تخفيفاً جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لا
نتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافاً للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام
التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حساً على

الاضافة

الاضافة تحكم اذ ادعاء مخالف للظ واما لما وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله و
ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا
يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل
الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً
على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اى محمدة

الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق يتسوى فيه
الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
التثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى را
عيها تشبيها لها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبد هاحد
حقيقة فالاضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع
عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاى المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم للمذكر اى يتسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة
الامر لاتنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف

صفة

صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربك بعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا بشبهه وهو الضاربى والضاربه
وغيرهما فيمن قال اى قول من قال يعنى سيبويه واتباعهم
انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذ
وف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لايحتاج جوازه الى الحمل
حملا اى لمحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان

كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد
ولن يتصور ضارب ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقائل ان يقول لم لايجوز ان يكون اصل ضاربك ضا
رب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار
الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل

والضاربك حملا على نظريهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة
بعض الشارحين وللك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى
مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة با
للام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى
المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وح يندفع ما فيه
من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة وينضم
الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى
التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
ولهذا المعنى بعينه لايضاف صفة الى موصوفها ايضا فلا يقال

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى ا
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق
ويرد على القاعدة الاولى وهى قوله لا يضاف موصوف الى
صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى و
بقلة الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد
الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد

بوجه

بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى و
بقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك
مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء و
الاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهى قوله
ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم
غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه

صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان
والجثث وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترا
دفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم
الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا
فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم
وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس
ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه

فى

فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيد
وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر فاجيب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز فقلت
جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى اخره حرف علة
او الملحق به وهو ما فى اخره واو او ياء قبلها ساكن و
انما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع بعد استرا
حة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعنى فى الا
بتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب
مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف فى ان ايهما الاصل

والصحيح انه الفتح اذ لا حيل فى الكلمة التى على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكماً
والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفاً ثبتت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الا
نقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهى قبيلة من العرب
تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء
المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصىّ ورحىّ ولا تقلب الف التثنية
كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء
فى الياء فصار مسلمىّ وان كان آخره واواً قلبت الواو
ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلب واوه ياء وادغمت الياء
فى الياء

اشبو بيلك ايكيوز بتمه ادج سنه سنه ماه ربيع الاول ... ربحى ... فى وقت العشا ... دهم ادقه دبج

فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة بوجب
بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل
مسلمىّ وان كان قبل الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحاً
كقولك فى مسلمين مسلمىّ وفى مصطفون مصطفىّ لخفة الفتحة
وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين
اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيفا الى
ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف
بجعله نسياً منسياً واجاز المبرد فيهما اخىّ وابىّ برد لام الفعل
فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك
فى ذلك بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ
على الاب لتقاربهما لفظاً ومعنى واجاب عنه الجمهور بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اى ابىّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالا

ضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار
ابىّ وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا آباؤنا فداؤكم وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة
الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء
المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما
فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك
الخلاف فى الاسماء الاربعة وفى الاكثر يقال فىّ فى حال اضافة
الفم الى ياء المتكلم فىّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر
موارد استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث
ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم
مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورأيت حماً او حمك ومررت بحم
او بحمك ومثل خبأ بالهمزة فيقال هذا حمأ وحمأك ورأيت حمأ

وحما

وحمأك ومررت بحمإ وبحمإك ومثل دلو بالواو فيقال هذا
حمو وحموك ورأيت حمواً وحموك ومررت بحمو وبحموك
ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك
ومررت بحما وبحماك مطلقاً اى جواز جميع مثل هذه الاسماء
الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجى
هذه الوجوه فيه فى كل حال من حالى الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقاً اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن
ورأيت هناً ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت
بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على
سبيل الشذوذ كقول الشاعر بيت انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان فيه
حفظ المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقاً
نفياً لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو

عن الاضافة لان جعله وصلةً الى وصف اسماء الاجناس
ليس الا بالاضافة الى اسمها التوابع وهي جمع تابع منقول من
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كالكاهل على الكواهل والماد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج
نحو انَّ إنَّ وضربَ ضربَ لعدم كونهما من افراد المحدود
كلُّ ثانٍ اى متأخرٍ متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً
مُلبَّسٌ باعرابِ سابقه اى جنس اعراب سابقه بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشٍ كلاهما من جهة
واحدة شخصية مثل جائني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعراب
سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة وا
حدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقاً

فقوله

فقوله كل ثان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدأ وخبرى كان
وانَّ واخواتهما وثاني مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولى باب
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو المعنى الابتدا
اى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضي مسنداً اليه صار عاملاً في المبتدأ ومن
حيث انه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنوناً فيه
ومظنوناً عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذالك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذاً ومأخوذاً
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من
ان يكون لفظياً او تقديرياً او محلياً حقيقةً او حكماً فلا يرد نحو
جائني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً ثم ان لفظة

كلٍّ ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس و
بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود في الحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد
فيكون مانعاً والظا انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعاً فيحصل حد جامع ومانع بكون جمعه ومنعه كا
لمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اى تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه مطلقاً اى دلالةً مطلقةً غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احترازٌ عن سائر التوابع ولا يرد
عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في
مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جائني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلا
لة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني
زيد

زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جائني زيد نفسه
لا تجد لها دلالةً على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها في اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت
غالباً تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضياً
للمص رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقاً
او غيره في صحة وقوعه نعتاً اذا كان وضعه اى وضع غير
المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في
المتبوع عموماً اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال

فانّ التميمى يدلّ دائماً على انّ لذات ما نسبة الى قبيلة تميم
وذا مال يدلّ على انّ ذاتاً ما صاحب مال او خصوصاً اى
بعض الاستعمالات بان يدلّ فى بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتاً وفى بعضها لا يدلّ على
ذلك وح لا يصحّ جعله نعتاً مثل مررت برجل اىّ رجل اى
كامل فى الرجولية فانّ اىّ رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصحّ ان يقع نعتاً وفى مثل اىّ رجل عندك
لا يدلّ على هذا المعنى فلا يصحّ ان يقع نعتاً ومثل مررت بهذا
الرجل فانّ هذا يدلّ على ذات معيّنة وخصوصية الذات
المعيّنة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صحّ ان
يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدلّ على هذا
المعنى لا يصحّ ان يقع صفة وذهب بعضهم الى انّ الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انّه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدلّ
على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة لم وفى المواضع الاخر

التى

التى لا تدلّ على هذا المعنى لا يصحّ ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لانّ الدلا
لة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة
الخبرية وانّما قيّد الجملة بالخبرية لانّ الانشائية لا تقع صفة
الّا بتأويل بعيد كما اذا قلت جائنى رجل اضربه اى مقول فى
حقّه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصحّ
ان تقع صفة له مثل جائنى رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل
وصفته وبحال متعلّقه اى متعلّق الموصوف يعنى بصفة اعتبا
رية تحصل له بسبب متعلّقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتبارياً فالاوّل اى
النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد
منها فى كلّ تركيب اربعة فى الاعراب رفعاً ونصباً وجرّاً والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الّا اذا
كان صيغة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صيغة مؤنثة تجرى على المذكر كعلّامة
والثانى اى النعت بحال متعلّق الموصوف يتبعه فى الخمسة
الاولى وهى الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير ويوجد
منها فى كلّ تركيب اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة
وهى ايضاً خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان
مفرداً او مثنى او مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل وان كان مذكراً
او مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله
فى التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثاً غير حقيقى او
حقيقياً منفصلاً يذكّر او يؤنث جوازاً تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم و

مررت

مررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة
فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حقّ النظر وجدت الاوّل وهو الوصف بحال المو
صوف ايضاً فى الخمسة البواقى كالفعل لانّ فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون
فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحدة المؤنثة ولذلك قلت
مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما
تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولمّا كان الوصف الاوّل يتبعه فى الا
مور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته بالفعل فى الخمسة البواقى

عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الجملة
الاولى لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل بين ضابطة عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى
ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية له ومن ثمه
اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الجملة الاولى كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند
الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود
غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من

الاسمية

الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى
بعض النسخ قوله ولا يوصف به فالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله
ولهذا اعتذر الشيخ الرضى وقال لم يذكر انه لا يوصف به
والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد
اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها
لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف
او مساويا لها لانه او لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف
بالام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمة اى ومن اجل ان

الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما
عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل
او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى
مثل المعرف بالام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب
هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول و
المضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الو
ضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد دفعه لا يتصور بمثله
لابهامه ولا يليق بالمضاف لكتسب التعريف من المضاف اليه

لانه

لانه كالاستعانة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصوف عليه لانه مع
صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمه
اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين
به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون الجنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد
نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة فى الكلام و
كان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو
متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة احتراز

عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل الملحق متبوعا
بها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه الملحق دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان الملحق بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما لو اجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان
للمعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها فى قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتو
سط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة التى
دخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما

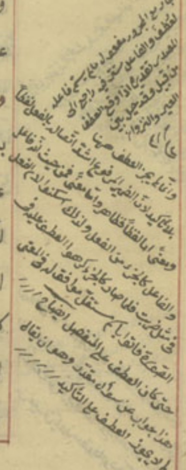
كونها

وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فوجد من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف عصام الدين

كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما
كونها معطوفة على الصفة المقدمة تابعة لها ويصدق على
هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله
مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص
فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط اه لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المص انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد
العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه

فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليه لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العاطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة
فى الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه فى غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات
عاطفة فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم
عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد
كان كالو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده

فيحصل



فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأ
كيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المرفوع المتصل وبين ما
عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بو
جود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما
اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد
حرف العطف لتأكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا اعلم ان مذهب البصريين
ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد

ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعمال المرفوع منزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة

والاختيار

والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم ولا ابدال منه نحو اعجبني جماله من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضاً تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جماله من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول لا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار

مطلب العطف

اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله احترازاً عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف احترازاً عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلاً على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا لا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره اذ كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب

بناء المعطوف

بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفرداً معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع له لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائماً ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفاً على قائم فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً لمبتدأ مؤخر وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية

بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك
القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذى يطير فيغضب بسببه الذباب ويمكن ان يقدر
فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
عطف اى اذا اوقع العطف بناءً على وجود عاملين بان
عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شار
حى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه
اللغوى اى إمالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال
على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقاً
نحو ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه
لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى
عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمرواً

عمرواً وبكر خالداً من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما
وقع فى قولهم ما كل اسود تمرة ولا ابيض شحمة وفى قول ا
الشاعر بيت اكل امرءٍ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل نارا فهذا
وان كان بحسب اللفظ جائز الكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين
خلافاً للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقصر
على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو
فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمروا
يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان
ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافاً لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضاً

مطلب التاكيد

بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتاً
مقرراً عنده فى النسبة اى فى كونه منسوباً او منسوباً اليه
فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة
هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزاً اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعاً
لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
ايضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى
او المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه
فيجب تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد اى
ضرب

ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة
بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعاً لظن
السامع تجوزاً لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه
كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما
وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر
متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المص فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله

من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى
مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جائنى زيد زيد او
حكماً نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً ويجرى اى التكرير
مطلقاً لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الا
لفاظ كلها اسماً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات
تقيدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء و
يكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص
بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة وهى نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث فى حال الافراد مثل جسق بسق وقيل اكتع مشتق
من حول

من حول كتع اى تام والبصع بالمهملة من بصع العرق اى
سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتأمل الصافى
فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افراداً
او تثنية وجمعاً واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الوا
حدة انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر
العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر
والثانى لما سمى النفس والعين اولين تغليباً كالقمرين سمى
الثالث ثانياً للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى
بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله

وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء
فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى
جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفرداً كان او جمعاً
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى
ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم
تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم
او حكماً كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول
بخلاف

بخلاف جائنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حساً
ولا حكماً فى حكم المجئ واذا اكد الضمير واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزاً كان او مستكناً بالنفس والعين اى اذا اريد
تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولاً بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد
تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيداً للمستكن نحو زيد اكرمنى هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو
ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما

قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل و
اجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلاً و اجمعين يليان
العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيراً واكتع واخواه يعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على
ما هو المشهور لاجمع يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المعنى وهو الجمعية فلا يتقدم
يعنى اكتع واخواه عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكرها من شانه ا
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى
دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيداً
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسنداً اليه او
غيره

مطلب البدل

أو غيره مثل جائنى زيد اخوك وضربت زيداً اخاك و
مررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى
المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل
الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيداً بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفياً ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتاً
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الا

ثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفياً نسبته
الى شيء آخر اثباتاً ويكون الاول توطئة للثانى وهو اى البدل
انواعه اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل
البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها
فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالباً عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى
الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى يتحد ان ذاتاً
لا ان يتحد مفهوماً حتى يكون تأكيداً فبين نحو جائنى زيد اخوك
فزيد واخوك وان اختلفا مفهوماً فهما متحدان ذاتاً قال
الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة

بالنسبة دون متبوعه بخلاف العطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا
لا نم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الا
بدال الا بدل الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصوداً بالنسبة اصلاً بل ارادوا انه ليس
مقصوداً اصلياً والحاصل ان مثل قولك جائنى اخوك زيد
ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له
وتوضيحاً فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى
بدل ولا يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثانى اى
بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيداً رأسه
والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل
منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالاً نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه اى المفعول

يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه اوجزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان

تقصد

تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا

بخلاف البدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر

ماامسها

مطلب عطف البيان

ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما

اى التابع والمتبوع

فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما
هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا في اول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى
اعم المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم
يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى
ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل
الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما يتضمن الاسم معنى مبنى الاصل

مثل اين

مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كا
لمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل
او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة
للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف
اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما
انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقد فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديما
وتأخيرا ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه والقابه

اى القاب المبنى من حيث حركاته او اخره وسكونها عند
البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه القاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها والكوفيون
يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا كما
فى صدر كثير اما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما
فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا و
الكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن امرأ ومن زيد وهو اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا

على اسماء

المفردات

على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احد
يهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى
للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع
لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم
يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به
وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها

لفظاً او معنىً او حكماً اراد بالتقدم اللفظى ما يكون المتقدم
ملفوظاً اما تقدماً تحقيقاً مثل ضرب زيد غلامه او تقديراً
مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكوراً
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذالك المعنى اما مفهوم من
لفظ بعينه كقوله تعا اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع
الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعا اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعا ولابويه لانه
لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنىً
واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما
جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة ليعظم وقعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولاً مفسراً فصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلاً
زيد وربه رجلاً وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة

اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء
كان مجاوراً للعامله نحو ما انت منطلقاً عند الحجازية او
غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال و
الثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعا فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضُرِبْتُ على
صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما

الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب
لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما
هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعاً والحروف الاخر
لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن
ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما

انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى
المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك
اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال
المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا
غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان
القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر و
الجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى

المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان
الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما
والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على
هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشرة كلمة
لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
وبينوا لتلك الامور عللاً ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب و
المجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
فى آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقى دليل عليها التى
علمها مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع
الصيغ بل فى الفعل الماضى للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن

مسنداً

مسنداً الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع و الا لم تجتمع مع الفاعل الظاهر فى
نحو ضربت هند و فى الفعل المضارع للمتكلم مطلقاً سواء
كان مثنى او مجموعاً واحداً او فوق الواحد مذكراً او مؤنثاً
نحو اضرب ونضرب والواحد المذكر المخاطب نحو تضرب
واضرب والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب و فى الصفة
مطلقاً سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفرداً او مثنى او مجموعاً مذكراً
او مؤنثاً اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان
ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات فى
ليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لا
نهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضمائر لا تتغير عن

حالها الآن يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملاً
فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له
والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر
لا تتغير الا ترى ان الياء فى تضربين والنون فى يضربن
والواو فى يضربون والالف فى يضربان لا تتغير فيهما
اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع وليسا
بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعاً كان
او منصوباً لاجل شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره
لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى
تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض
او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
ما يتصل بها او بكون العامل اى عامله معنوياً لامتناع اتصال

اللفظ

اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفاً والضمير المعمول له مرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو اننى وانك او بكونه اى كون الضمير مسنداً
اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه
الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف
الظاهر نعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى
بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قيل من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصاراً
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على
العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص

ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائماً
مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوعاً وهند زيد ضاربته هي
مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبراً له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح
ذالك اذا كان هي فاعلاً لا تاكيداً والا لكان داخلاً فى صورة
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلاً كما قال واختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعاً احتراز عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلاً فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعاً

احدهما

احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا
تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى
للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احتراز عما
اذا كان الاعرف مؤخراً نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليتعذر المتكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة
بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
ايضاً نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير
الثانى ان شئت اوردته متصلاً نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلاً
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان
متصلاً ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما
مرفوعاً لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم
الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الا
عتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل

والا وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما
على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كا
لكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان
ضميراً الانفصال كما تقول كان زيد قائماً وكنت اياه لانه
كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميراً
منفصلاً لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميراً
متصلاً ايضاً نحو كان زيد قائماً وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه
المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز
الاتصال

الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء
محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعنى لولا انت لولا
انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان
الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن
غير الاسلوب تنبيهاً على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر
فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد
عسى فاعلاً تقول عسيت الى آخرها وجاء فى بعض اللغات
لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد
يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذ
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا فى هذ المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور

واقع موقع المجرور فالاخفش تصرف فيما بعد لولا و
سيبويه فى نفسه واما عسانى فذهب الاخفش الى
انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان
عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضاً
الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية
مع اليا اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذا لحقه تلك
الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى
هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى و
كذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع لكنه مطلقا بل
حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى
الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضاً عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكماً و
بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل
مخير

مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها
تحرزاً عن اجتماع النونات ولو حكماً كما فى لعل لقرب اللام
من النون فى المخرج وحملاً على اخواتها كما فى ليت ويختار
لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع
فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل و فى من وعن
وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس
ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل
زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فى كونه ضميراً
منفصل مطابق للمبتدأ افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً و
تكلماً وخطاباً وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلاً وذلك المتوسط
ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتاً وخبراً

فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميراً و غير ذلك بالحمل
على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان
يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا الالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا
مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالاعرب لا يعرف المبتدأ
والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوب عطفاً على ثانى مفعولى يجعله وانما
يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت
الرقيب

انت الرقيب وعلمت زيداً هو المنطلق و فى بعض نسخ المتن
مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ويح الرفع متعين ويتقدم
قبل الجملة واراد لفظ قبل لتاكيد التقدم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدماً من
غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل
الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكراً رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثاً ويحسن تأنيثه
اذا كان العمدة فيها مؤنثاً ليحصل المناسبة يفسر ذلك
الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الجملة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة لبيان الواقع ليس داخلاً فى بيان القاعدة فانه
لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
التسمية اولا وايضاً يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعاً الى الشان و زيد قائم خبراً عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلاً ومنفصلاً فاذا كان متصلاً يكون مستتراً وبارزاً على حسب العوامل فان كان عامله معنوياً بان كان مبتدأ كان منفصلاً وان كان لفظياً يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستتراً والا بارزاً مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه من اللفظ باضماره لا نسياً منسياً حال كونه منصوباً ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصلاً لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان

من يدخل

من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوباً لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى ملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهى احرى بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملاً مع انها احرى به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى

مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد الضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء وللمثناه ذان رفعاً وذين نصباً وجراً اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيداً كل واحد بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى وقيل

هى

هى الاصل لكونها بازاء للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما الفروع عنهما وتى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهى وذهى بوصل الياء بها ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا ما لكثرة دورانها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مداً وقصراً اى ممدوداً او مقصوراً واذا كان مقصوراً يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها

حروف التنبيه وهى كلمة ها فهى ليست فى الحقيقة منها
وانما هى حرف جئ بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما
جئ بها للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم
وهاان زيداً قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت
هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت
اسماً لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ومررت بك وهى اى حرف
الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك خطأ
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا
من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى
الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين و
هى اى تلك الخمسة والعشرون ذلك الى ذاكن يعنى ذاك

اى لاسماء

اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكراً وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكراً الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولئك بالمد واولئك بالقصر الى اولئكن او اوليكن و
اما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا
تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهباً واحاله
الى غيره فقال ويقال وتلك وذانك وتانك حال كون
هاتين الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك

اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقاً واما تاك وذانك وتا
نك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضاً فللمكان الحقيقى الحسى
خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازاً على سبيل التشبيه واما ما
عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره
الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءاً اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون
جزءاً تاماً ان كان جزءاً تمييزاً ولا يصير جزءاً تاماً ان كان يتم
من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى
كونه جزءاً اولياً ينحل اليه المركب اولاً الى انضمام امر آخر
معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى
كونه جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول وحده ايضاً جزءاً لكن

لا جزأ تاماً اولياً الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معنا
ها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه
فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى
لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الا
صطلاحى لكان هذا القول مستدركاً لانه لاخراج مثل
اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم ما لا يتم جزأ
الا مع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم
الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة
الاصطلاحية تصريح بما علم ضمناً مبالغة فى الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب

المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون
بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميراً
او غيره واذا كان ضميراً اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميراً للموصول عينهما بقوله وصلته
اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها
كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له
اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفرداً صورة عملاً بالحقيقة
والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر
والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر
واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط

واللاتي

واللاتي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر
واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا
بحذف التاء والياء معاً وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالباً
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضاً بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم
فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب
ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى
المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى
الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما
بمعنى الذى والتى او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى العائد

الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولاً يجوز
حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلاً
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا باباً
يسمونه باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه و
مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا
الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد
اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد
بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى
اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الا
الف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى تخبر
عنها لا تخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او يقوم

مقامها

مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى
فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميراً لها
اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبراً نصب
على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبراً متأخراً
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضرب زيداً بكلمة الذى
اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو
مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيداً والمراد بموضعه محله
الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضميراً للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيداً وجعلته خبراً عن
الذى قلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف
واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او
المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسمى الفاعل
او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل
واسم المفعول من الفعل المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل

الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اى الفعل اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد منطلقاً وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها اى الحرف كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائماً فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول و وضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبراً تعذر الاخبار ومن ثمة اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبراً لوجوب تقديمه على الجملة و كذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة و فى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيداً العاقل ان يخبر بالذى

عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفاً بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذالك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يجعل الضمير الذى جعل فى موضع القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب و كذالك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذالك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصول بقى المبتدأ

بلا عائد واذا جعلته عائداً الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيداً وما زيد قائماً موصولة نحو عرفت ما اشتريته و استفهامية نحو ما عندك وما فعلت و شرطية نحو ما تصنع اصنع و موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس و تامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئاً هى اى النكرة او نعم الشئ هى اى المعرفة و صفة نحو اضربه ضرباً ما اى ضرباً اى ضرب كان و من كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك و استفهامية نحو من غلامك ومن ضربت و شرطية نحو من تضرب اضرب و موصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا انى

التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة و انتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل انى تقع صفة اتفاقاً فلم جعلها المص كمن التى لا تقع صفة اصلاً واجيب بان اياً الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان و فى ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اى واية اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن

عتيا فمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت مو
صولة عند حذف صدر صلتها للتأكيد شبهه الحرف من
جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيهاً لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من
الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة
لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها
لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفرداً معرفة
فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً
وفى قوله ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى
على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت
اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وجوابه
رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الا
كرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤل
فى كون كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اى شئ وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى

شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر
ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى
اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة
ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وجوابه نصب
اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الا
كرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فى كون كل منهما جملة
فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبر
المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الا
فعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما
من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة بمبنى
الاصل فاقيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد
به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على
الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل
رويد زيداً اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات

بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة
بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان
اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معانى
معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ
الافعال على ان يكون رويد مثلاً موضوعاً لكلمة امهل قال
الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلاً اسم
للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم
يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً ولهذا
قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب
الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضاً على التعريف
وفعال اى ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق

من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه
لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما
فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الا نادراً وفعال حال
كونه مصدراً معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال
الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث و
لم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال
كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى
اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له
اى لفعال بمعنى الامر عدلاً وزنة اما زنة فظاهر واما
عدلاً فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر
كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل

شيئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن
شيئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشيئ منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما البنا
لغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها
فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
و فى حال كونه علماً للاعيان اى لعين من الاعيان
انما قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه للمعانى
لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً للمؤنث وغلاب
كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته بفعال
بمعنى الامر عدلاً وزنة معرب فى استعمال بنى تميم الا
ما فى آخره اى الا فى فعال علماً للاعيان يكون فى آخره
راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل
يحكمون

يحكمون باعراب الكل نحو حضار علماً للكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيها البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تطرئ عليها
فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل
واهاً للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه ومه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتاً ساذجة ولم تصر مصادر ولا
اسماء افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم والمتعجب وى وح لا يقدر ان يحكم
عليه بشيئ او به على شيئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيئ
كما اذا قلت غاق قاصداً لاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت

به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لاناخة البعير وح ايضاً لا يقدر ان يحكم عليه او به
وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت
الغراب فهى فى هذه الحالة ايضاً مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على
سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجراها و
اخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت
اى اصدر على لسان الانسان تشبيهاً بصوت شيئ كما عرفت
فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم
يعنى

يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا
يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضاً كالصبيان
والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيهاً له بالغراب
والثانى كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من
غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك
القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكماً اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة
او حكماً لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت

غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل
عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئى كل واحد منهما نسبة
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل
التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج
منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان
يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فا
نطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثانى

حرفاً

حرفاً اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزءان الاول
لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب
والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل
حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى
عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى
عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او
صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا

ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من
احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى
له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثانى المتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اى وان لم يتضمن
الثانى حرفاً اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الا

اعراب

عراب وعلى الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى
الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان
يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاء
نى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به
لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل
بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا
بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبابها

لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفها
مية متضمنة لمعنى الحروف وحمل الخبرية عليها وكذا
وبناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون
للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع
الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى
هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما
بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى
على

على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
فى الخط فمرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الا
ستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
وكم الخبرية
جعل مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل
من فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية لفظا
كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح

الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم قرية
وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما
اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلا
هما لو قال كلتاهما لكان اوفق التأنيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الا
ستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل واحد منهما
بقوله

بقوله فكلما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق بضميره فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول
كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصو
بات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالا
ستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت
فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة الت
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا

ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير
مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو
من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكلما
قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع
قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف
جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا او رجل ابوك

وهذا

وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر
مقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان
كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل
اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو
خبر المبتداء وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء
لان فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا

شرطيتين فكذالك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو
من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضربه ومن يأتى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل فى جميع
اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى
واين وايان وكيف وانى واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين
فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا
قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى
مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع
فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر
مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك
به واما اى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه يقع فى

محل الرفع

فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظر
فية نحو اى وقت مجيئك اى وقت كائن مجيئك فاى وقت
على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية و
الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة بعض فيما احتمل الا
ستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا
فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تميز كم عمة اى ما
هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان يعتبر الاوجه الثلثة فى احدها رفعه بالابتداء والا
خر ان نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما
سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا الحق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر الاوجه الثلثة فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر ان
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها

خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير
هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما على
النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على
عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل
فتكون منقلبة الكف او القدم يعنى انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت
كارها لخدمتها مستنكفا منها فتخدمنى على كره منى
واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى
وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناس والعشارى جمع عشراء
وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة
مشقة ففى ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفى ابيه

وامه

وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك
وخالاتك قد حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى
كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء و
يصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء اذا
نصبتها نصبتهما واذا خفضتها او ذلك خفضتهما وذلك
واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
فى مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن
كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه

كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم
فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال
والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة
او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت
فكم فى هذه المثالات منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واما اذا كان
للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية الظروف اى الظروف المحدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى
ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون

النية

النية فانه عند بنائه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان
خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما
حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحروف فى الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فتعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة عنها وبين ما يبنى منها وقال بعضهم
بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى
مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير

في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من
الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجرى مجرى الظروف حيث لشبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من
الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي
اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعاً
فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي
اما ترى مكان سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب
ساطعاً وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف

المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي
الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا
زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في ا
ستعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كقوله حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله ناراً وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب

مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا
علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير
اي جعل مختاراً بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضاً على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم
والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقاً
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة
وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع
بعدها في باب اضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا
السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل
في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجأة السبع سببية عن الخروج قيل الاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
خرجت

خرجت ففاجأة زمان وقوف السبع كما هو مذهب الز
جاج اي ان هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجأة لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت
في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون
لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد تستعمل اسمية مجردة عن معنى الظرفية في نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها
لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت

وإذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها أين
وأنّى فيهما للمكان استفهاماً وشرطاً اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانّى زيد وانّى تجلس اجلس
وقد جاء انّى زيد بمعنى كيف وجاء انّى القتال بمعنى متى
ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها أيّان للزمان استفهاماً
مثل متى نحو ايّان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم الدين قيام
زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضاً ومنها
كيف الكائنة للحال استفهاماً اى استفهاما حال شئ و
صفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهم
بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى

على

على اىّ حال هو وهى قد تستعمل للشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اىّ هيئة
تجلس اجلس ومطلقاً عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعدها اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعدها فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى
على اى حال جئت راكباً او ماشياً ومنها اى من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيتى يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ
المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال
المتقدم او حكماً نحو رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فاذا لم يلاحظ
هذان اليومان امراً واحداً لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امراً واحداً لا اثنين او اشياء فالمثنى

والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد للمعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكماً نحو ما رأيته مذ يوم
لقيتنى فيه لحصول التعيين مقصوداً لانه لا فائدة فى جعل
الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة
اى جميع مدة زمان الفعل المتقدم فيليهما اى مذ ومنذ
المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبساً
بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة
زمان عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهب او انّ اى ما كتب على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهب او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف

الى احد

الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليهما فكان
التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى
هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة
لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى
كل واحد منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فانهما عنده
خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان
يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة و
ذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبراً فهما
اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما
يقعان ظرفاً فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون

الدّال وكسر النون ولدٍ بفتح اللام وسكون الدّال ولد
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدّال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحُمِلَ الباقية عليه وكلّها
بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وفيما في خزائنه وان كان غائبًا عنه ولا يقال المال لدى
زيدا ولدن زيدا الّا فيما يحضر عنده وحكمها اى يجرّ بها على
الاضافة نحو المال لدى زيد وقد يُنْصَبُ في بعض لغات
المعرب بلدن خاصّةً غُدْوَةً خاصّةً سماعًا تشبيهًا لنونها
بنون التنوين مثل رطل زيتًا ولذلك يحذف عنها ويثبت
ولكون غُدْوَةً اكثر استعمالًا من سحرة وغيرها ومنها قط
مفتوح القاف ومضموم الطاء المشدّدة وهذه اشهر لغاته
وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعًا
لضمة الطاء المشدّدة او المخففة وجاء قط ساكنة مثل
قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى
اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع
نفى

ما الفرق بين عوض وابدا قيل الفرق بين عوض وابدا ان [illegible] يستعمل في الاثبات والنفي وعوض يختص بالنفي [illegible]

نفى فيه يَسْتَغْرِقَ النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشدّدة
لمشابهتها لِاُخْتِها المخففة وقيل حُمِلَ على اختها عَوْضُ ومنها
عوض بفتح العين وضمّ الضاد وقد جاء فتح الضاد و
كسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان
المستقبل المنفى فيه وقوع نفى يَسْتَغْرِقَ النفى جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه
مقطوعًا عن الاضافة كقَبْلُ وبَعْدُ بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اى دهر الدّاهرين ومعنى الدّاهر
والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
للخفّة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله
تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضًا
لكونها اسماء مستحقّةً للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف

الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان مخففةً او مشدّدة مثل قيامى مثل ما قام زيد
وقيامى مثل ان يقوم زيدا ومثل انك تقوم لمشابهتهما
الظروف المضاف الى المضافة نحو الى الجملة نحو اذا وحيث
ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى
هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما
اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئٍ هو ملتبس بعينه اى بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ
مقيدًا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو
المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن
هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى للمعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بتقديمها في الذكر الى ترتيبها بحسب

المرتبة

المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معانٍ معينة
مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولًا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من
تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة
للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص
والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصوّر ذات زيد ووضع
لفظ بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصوّر مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووَضَعَ بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة
بخلاف ما اذا وُضِعَ لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع
قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات

وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما
لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيما دخله اللام الزائدة للتحسين
اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام فلا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او
عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا
لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى

ذى

ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والخامس المضاف الى
احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها
فلا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه فيلزم كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك و
الجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظية فانها ايضا لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا

او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو
كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين
بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى ثنا ولا بوضع
واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف
المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه

يتطرق

يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا
بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من
حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع
اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الا

سواد المجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن
اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية
واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الا
شياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو
يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب من
العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول

اسماء

اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب
اسناديا كان كثمانية او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية
واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو
القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر
باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون
المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشر احد عشر واثنا
عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى
عشرة واثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر و

تانيث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة لبقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر
والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه
بانه جنس آخر من التانيث فلم يتمحض للتانيث ولهذا
حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما
عرفت وجب تانيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند

التركيب

التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في
ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون و
اخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون اي
المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون واربعون واخواتها
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بل خص لما عداهما فقال ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون

في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف
اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلاً
او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلاً او احدى
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلاً او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلاً او تسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعهما ويجوز ان
يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا

والاصل

والاصل في ثماني عشرة فتح اليا لتناسب صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان
اليا لتثاقل المركب كما في معدى كرب وشذ حذفها
اى حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء
الكسرة كما في قولك جاء القاض اذا حذفت اليا الا ان
الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها
ليدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها
مفتوحة الاولى لجزء مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال
اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع
لفظاً نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضاً
فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعاً فليطابق

المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من
قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها
وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني
في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا
المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
في الحقيقة نون الجمع ولما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج

امتزاج

امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيأً واحداً
وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيأً واحداً ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلة ومميز
مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم
يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال الجمع مائة مع مميزها
في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مآت رجل كما يقال ثلثة الاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة في مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثاً
واللفظ المعبر به عنه مذكراً كلفظة الشخص اذا عبرت
به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكراً واللفظ

مؤنثاً كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففى
العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص
وانت تريد النساء اعتباراً باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتباراً بالمعنى ولا تميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميزهما فلا يورد
الواحد مع مميزه فلا يقال واحد رجل ولا الاثنان معه
كما لا يقال واحد رجل ولا الاثنان اثنا رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون مميزاً لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطر
حون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى لصلاحيته
لان يكون مميزاً على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان
التمييز مفرداً وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان
قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين

كذلك

كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون
مفرداً كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر
الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب
اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز و
احد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه
المصورة بهيئة خاصة القابلة لحوق علامة الافراد به
اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا
اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا
اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
فالاختصار والحروف العلامة التى هى اخف عن ذكرهما ولا شك
اى الواحد والاثنين
ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص
على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد

من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عدداً انقص
ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى معمول القول وذلك
القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه
فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما
ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحداً والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار
حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثانى اذا وقع فى المرتبة الاول والثانية فى الثانية للمذكر والاولى
والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل
الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر

فى المذكر

فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثا
نية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم
الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفا
علين فى التذكير والتأنيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع
الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلاً فانه للجماعة وتقول
فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه
اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى
فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى

اى فى المفردين المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة اواربعة
اوخمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه
اى احدها لكنه لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من
عاشر العشرة وذلك مستبعد جداً وتقول فى اضافة ما زاد
على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب
الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على
الاعتبار الثانى وهو اعتبار زيادة الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت فان شئت قلت فى اداء هذا
المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى هكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء وتبنى الجزئين الباقيين لوجود موجب البناء فيهما وهو
التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه
الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه

لانه

لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى اسم
كان فيه علامة التانيث لفظاً اى ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكماً كعقرب اذ الحرف الرابع
فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى
من المؤنثات السماعية او تقديراً اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية و
المذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد
فيه علامة التانيث لا لفظاً ولا تقديراً وعلامته اى علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم
انها للتانيث وليس ذلك بصحيحة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هى وانت وهن وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فا
لحقيقى ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه
اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان

بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه اما
حقيقة او تقديراً او حكماً بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة
مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى
تقديراً فان تاء التانيث مقدر فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثالاً للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث
مطلقاً حقيقياً او لفظياً مظهراً او مضمراً فبالتاء اى فذلك
الفعل ملتبس بالتاء وجوباً ايذاناً بتانيث الفاعل من اول الامر
الا اذا كان مسنداً الى ظاهر غير الحقيقى فانه يصح لك الخيار
فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظياً واستغنائه
عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ
ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضميره اليه

رابعاً

راجعاً الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله
وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه
القاعدة صورة الفصل ايضاً لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا
بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة
الفصل ايضاً لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت
القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولاً عما يغلب فى اسماء
الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس وحكم ظاهر الجمع
لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤا غير الجمع السالم لانه لو كان جمع المذكر لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقاً اى سواء
كان واحده مؤنثاً نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكراً نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال

وضمير جمع المذكور العاقلين اى جمع المذكر العاقل من جموع
التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان
ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت
اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
اى ضمير النساء وما يماثلها فى كون جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالعيوب وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر
غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث
بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر غير
العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى
حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا
لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء

اذ الاناث لنقصان عقلهن تجرى مجرى غير العقلاء المثنى ملحق
اى نقصان العاقل
آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على
مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لا نستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع اوياء مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات
فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين
وفتحة النون ليدل ذلك الحوق او اللاحق وحده او مع
الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة اللحوق وحده
على ذلك لانه على تقدير تسليمه الدال امران من امور ثلثة
على شى صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية
ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان
معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك

قوله ولا بأس الخ
اشارة الى ما اورد فى الحواشى
الهندية على الدلالة اللحوق
يشمل النون ايضا ولا
دلالة لها على ذلك
وجيه الدين

للمثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت
جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
اى الآخر
مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لا نستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما
طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا
يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان
يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم
يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك
الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل
فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض

فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا مضايقة فى صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظى
بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه و
بهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء و
جمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم
يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى بعمر
ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها تكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما
يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير
لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى
الاسم المقصور وهو ما آخره الف مفردة لازمة وتسمى مقصورا

الاَنّه ضدّ الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقةً كعصوان او حكماً بان
كان مجهول الاصل ولم يُمَل كالِوَانِ فى المسمّى بِإِلى وهو ثلاثى اى
والحال انّ ذلك المقصور ثلاثىّ اى غيرها فيه اربعة احرف
فصاعداً من الرّباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واواً ا
اعتبار الاصل حقيقةً او حكماً وخِفّةِ الثلاثى بخلاف ما فوقه
حيث لا يُرَدُّ فيه لمكان الثقل والّا اى وان لم يكن كذلك بان كان
الفه من ياء حقيقةً كرحيان فى رَحى او حكماً بان كان مجهول
الاصل او عدمه وقد اُمِيلَ كمتيان فى مَتى حيث جاء مَتَّى مُمالاً
او كان على اربعة احرف فصاعداً اصلية كانت الفه الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدةً كحُبْلَى فالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتباراً
الاصل فيما اصله الياء حقيقةً او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على
ثلثة احرف والاسم الممدود ان كان همزتها اصلية اى غير زائدة
ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها
كقُرّاء بضمّ القاف وتشديد الراء لجيّد القرأة او للمتنسّك من

اذا تنسّك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واواً نحو قراوان
وان كانت الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء
فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمدّ فى الصوت والثانية
للتأنيث فقلبت الثانية همزةً لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة قلبت
واواً فيقال حمراوان لانّ الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزةً فى مثل اُقّتت وَاُجُوه و
ربما صحّحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياءً
نحو حمرايان والاعرف قلبها واواً والّا اى وان لم يكن الهمزة
اصليةً ولا للتأنيث بان تكون لِلالحاق كعِلباء فان همزته
للالحاق بقِرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصليةٍ ككساء و
رداء فان اصلهما كساوٌ ورداىٌ فالوجهان المذكوران
ان جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لانّ الهمزة فى الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن
اصلية فشابهتا همزة قرّاء فثبتت فى الصورتين كما فى قراء و

ثانيهما قلب الهمزة واواً لانّ عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واواً وفى الترجمة
الشمسية انّ اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى
رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان
بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا ففيها الا بغير لام العهد ليكون
عبارةً عن اثبات الهمزة وردّها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفّحنا كتب
الثقات كالمفصّل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثراً مما
حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة
من اصلٍ ياءً وهذا اعمّ من ان يكون هذا الاصل واواً او ياءً
ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة
اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التأنيث التى قياسها ان لا تحذف عن
آخر المثنى كتمرتان وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقاً ووجه حذفها

فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتدّ اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وتاء التأنيث لا يقع فى حشوه وقيل خصى وإلى مستعملان وهما
لغتان فى خصية واَلْيَة وان كانتا اقلّ استعمالاً منهما ولما كان
حذف النون قاعدةً مستمرةً اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدةٌ بل وقع
على خلاف القياس فى مادّةٍ مخصوصةٍ فلهذا اتى فى بيانه بالفعل
الماضى المجموع ما دلّ اى اسم دلّ على جملة احاد مقصودة اى
يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف
هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدالّ على واحد واحد من تلك
الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسةً بتغيير ما بحسب الصورة
اما بزيادةٍ او نقصانٍ او اختلافٍ فى الحركات والسكنات
حقيقةً او حكماً فالجارّ فى قوله بحروف مفرده اما متعلق
بقوله مقصودة او بقوله دلّ او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغيير ما ظرف مستقرّ حال من الحروف ودخل فى قوله بتغيير ما

قوله مفرده للاحتراز عن اسماء الاجناس محرم

يجمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه
وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة
اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء
الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده
خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف
مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع
والعدد فخرج مما الفارق بينه وبين ولحوق التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم
جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع
على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال

لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع
اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كامل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد
بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه
اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك
اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى الجمع
نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون
لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره
اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها اى فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة
ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق واللاحق فقط او مع

الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان
قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم
من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان آخره اى الاسم
الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى

النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه
جمع التصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك
الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه
فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا
من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الالف

فلايمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واواً
فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى
الفتحة ما قبلها دالّة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اى له شروط
فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا
يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكراً غير
مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل الدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اى مذكراً غير مستو فى تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان

فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً مستوياً فيه
اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعاً مخصوصاً باحدهما المناسب ان يجمع
جمعاً يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان
لا يكون الاسم المذكور مذكراً ملتبساً بتاء التانيث مثل علامة
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر
فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة او بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علماً او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء

اى بمعنى مجروح

تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراده
تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه
اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة
جمعيته ان لا يكون مجرداً عن تاء التانيث كحائض لانه يقال
فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضاً حائضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان
لم يكن المؤنث صفة بل كان اسماً جمع هذا الجمع مطلقاً اى من
اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب
وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى
تأنيثها

تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى
جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضاً المتبادر من تغيره
يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضاً بمثل مصطفون فان
تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقاً فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية
المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقياً
كرجال وافراس او اعتبارياً كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما
يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كا

رغفة جمع رغيف و فعلة كغلمة جمع غلام والجمع المصحح
مذكراً كان مسلمين او مؤنثاً كمسلمات و فى شرح الرضى
ان الظاهر انهما اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من
الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له و قد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك
الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم
الحدث يعنى بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشى اولم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له
او بياناً لنوعه او عدده مثل جلست جلوساً وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاً له و ويحاله مما لم يشتق
الفعل منه لا يكون مصدراً وان كان الاخيران مفعولاً مطلقاً
وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماع اى سماعى وينتهى
عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف ومن غيره
اى غير الثلاثى

اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد
والمزيد فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجاً و استخرج استخراجاً
الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر با
لقطع عمل فعله اى المشتق منه حال كونه غيره اى فيه ماضياً
مستقبلاً كان او حالاً نحو اعجبنى اكرام عمرو خالداً غداً او
الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولاً مطلقاً اصلاً فانه اذا كان مفعولاً
مطلقاً فسيجىء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشىء مما فى حيز ان لا
يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرو اضرب زيد ولا يضمر
اى معموله فيه اى يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله

ماضيا مثل اعجبنى الى آخره
او حالا كونه غيره صح

قوله فلهذا لم يشترط فيه الزمان اذ لا فرق
فى الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان
بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل للمشابهة
الفعل لفظاً ومعنى وذلك لا يتحول الا
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان
بمعنى الماضى لكان مشابهاً له بمعنى لا لفظاً
وان شابها المضارع لفظاً لا معنى فسقطت
قوة المشابهة فلم يعمل عملاً واحد منهما
كذا فى الحجج وجيه الدين

لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياساً على الوا
حد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً الى المصدر
والفاعل ولما كانت تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة
الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية
وجمعاً ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستعاد فانه
اذا كان بادياً لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً مطلقاً فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضرب زيداً
حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهراً ولا
مضمراً نحو اعجبنى ضرب زيداً لان النسبة الى فاعله غير ما
خوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوناً اولى لانه ح اقوى
مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس
وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولاً به
اوظرفاً

اوظرفاً او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب و اعماله
اى اعمال المصدر ملتبساً باللام اى بلام التعريف قليل لانه
عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل لام التعريف على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقاً بين شىء وبين
المقدر به قيل لم يأت فى القرآن شىء من المصدر المعرفة
باللام عاملاً فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف
الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى
المصدر مفعولاً مطلقاً صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكوراً نحو
ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً
وان كان اى المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً بدلاً منه اى
من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له و

شكراً له وحمداً له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل
الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى مالم يكن مفعولاً مطلقاً
وماكان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوع
ذالك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل
ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل امره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً باحد الازمنة الثلثة
قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذالك
وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان

وضعها

وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به واخوذالك
لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعاً
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج
الصفة المشبهة اليه ظناً منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى
الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذالك ويدل عليه حصر صيغ

اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل
ماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا
على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثى على زنة فاعل
ومن غيره ثلاثياً مزيداً فيه او رباعياً مجرداً او مزيداً فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة
فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع
كسرة كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متغافل مقام
مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى اخر المضارع ايضاً مذكوراً

فكما

فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر
ايضاً مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازماً يكون هو ايضاً لازماً ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعدياً الى مفعول واحد يكون هو ايضاً متعدياً
الى مفعول واحد وان كان متعدياً الى اثنين كان هو ايضاً
كذالك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذالك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل
حال كونه ملتبساً بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما
اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرواً الآن او غداً والمراد
بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط
ههنا وان كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال ومعناها

ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسنداً الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكباً فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها
من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل
اولى فاذا دخلا زاد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي
للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد
ذكر مفعوله وجب الاضافه اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية
مثل زيد ضارب عمرو امس خلافاً للكسائي فانه ذهب

الى عدم

الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوباً على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ومن الجواب
عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهماً امس فدرهماً
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطى
فقيل درهماً اى اعطاه درهماً فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيداً امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيداً
الآن او غداً لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد

من اسم الفاعل للمبالغه في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير
العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون
صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرواً الآن او غداً ومررت بزيد الضراب عمرواً
الآن او غداً او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححاً كان
او مكسراً مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفرداً في العمل
وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغه المفردة من حيث
ذاتها بالحاق علامتي التانيث والجمع تقول الزيدان ضاربان
او الزيدون ضاربون عمرواً الآن او غداً والزيدون الضاربان

او الزيدون

قوله وما ناب اشارة
الى الاختلاف الوقع
بين البصريين والكوفيين
فقال الكوفيون ان ما
كان للمبالغة ليس
مثل اسم الفاعل لانه
لا يعمل مثله لفوات
المشابهة بتغير الصيغة
وان جاء بعده منصوب
يكون منصوباً بفعل
مقدر وقال البصريون
انه عامل مثله ما
جابو عن قولهم
بانه فاتت المشابهة
اللفظية بان معنى
المبالغة جابر لما فات

فعله كان اسم الفاعل عاملاً لاجل تلك المشابهة اللفظية وهي موازنته له في الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فقيل المشابهة المعنوية والاستقبالية فقد جبره وما زيد معنى المبالغة تلافيه تقامه ذلك النقصان لتلافيه ما فات من المشابهة اللفظية وما ناب بقوله الى ذلك الشارح

او الزيدون الضاربون عمرواً الآن او غداً او امس ويجوز
حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فان
حذفها واجب ومع التعريف تخفيفاً مفعول له للحذف
اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرأة مما لا اعتماد
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعاً لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب
واعتذار اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادة على الغير فى ذالك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى
المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة
الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه
وحاله فى العمل اى فى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة
اوما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان
معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الان اوغدا او المعطى
غلامه درهما الان اوغدا اوامس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

ما اشتق

ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم
المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانهما اسم فاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من
رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذالك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى
المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه

فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما
يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا
لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل
قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث
عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى
كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبسا باللام او
مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة وهذه الاقسام ستة

حاصلة

حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول
الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب
فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
اى فاعليته للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اى
تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز
اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم
يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل
هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولك حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه

بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثه اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا
ونصبا وجرا وكذالك اى مثل هذا التركيب فى كونه
امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن
وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه با
لمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك
العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن
اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة
عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس

الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن
وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى

الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة كانت الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الا
ضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما
يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها
بلا قبح نظرا الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف
التنوين والبواقى من اقسام الثمانية عشر التى خرجت منها
الاقسام الثلثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان
فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو

سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه بجره والثانى المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة
والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير
احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير
فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجهه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابطة
بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة
مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها
اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم

تعدد الفاعل فهى اى تلك الصيغة كالفعل فكما ان الفعل
لايثنى ولايجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لاتثنى ولاتجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع
معمول الصفة بها بل تنصب او تجر نفيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فتؤنث ان الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند هى
حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع
ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيد ون حسنو
وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين
اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى
الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر
فيرفعان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وينصبانهما

ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لايجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل لم ينصب تشبيها بالمفعول و
فى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم
مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف
وذلك اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم
ما اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل
والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات

وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء و
قوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته
افعل للذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل
فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففتا با
حذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد
لا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ
لبناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يفهم انه
مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى
مجرد او بعض حروف ما رباعى مجرد كلها اصول او تكون

من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او
ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين
المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناء وضعا على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة يتقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل
الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا
عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان
يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
مثال للثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب

وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد
ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
ان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكى
عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك
فقال لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه
بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه
شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاق اجهل وابلد لم يكن آثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال
وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان

الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من
فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع في اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق
لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على
الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر اى هو اشد معذورية والوم اى
هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر و
اعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم
المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل
عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد فقلت عمرو الافضل اى الشخص الذي قلنا انه

افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست
من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى اكبر
كل شيء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان

هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على
غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان يقصد به زيادة مطلقة اى ثاني معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر و
حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس

من بني قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادي اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه اى مسكنه ويجوز في النوع الاول اى من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلو هم وهند فضلى

النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى من مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل

في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه فعل دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء متعددا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا او هو

في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب ليتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم

يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذا الك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه ونحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويجوز عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس

ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فبقى عينه اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة تأباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان اجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان فى الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد

وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انه لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن ومعموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية

ولا يخرجه

لا يخرج عن الاجنبية بكونه معمولا له من هذه الحيثية صح

ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدء والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الوار دة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين منشأ نظرها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخص منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور

عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلاً احسن في عينه
الكحل من عين زيد بإقامة من عين زيد مقام منه في عين
زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو ارتفع
لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى كلام لتقديرين فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه اذ يتعدد الكحل ع فان قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل مفضلاً عليه قلت ما رأيت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عيناً احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه
استغنى عن ذكره ثانياً وتقديره ما رأيت عيناً مماثلة
لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه

ان للكحل في عين زيد حسناً ليس في عين غيره وانما جاز
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو دفعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضاً كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد قولاً مماثلاً
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئاً بما هو مبتدأ
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة
الكاملة في ذكره اذ هو مقابلة قوله وادياً وهو مذكور لانه
كان مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولاً وتمام البيت
مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم وادياً اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى
الله سارياً كان اصله لا ارى وادياً اقل به ركب منهم
في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانياً
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأ
ية من اتى اوى كالتحية من حيى ارتحى وهو المكث والتأني

اوساريا من البشرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما
من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول وادياً
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني
وادياً مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى
التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
الواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة
وادياً والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى وادياً
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتياناً تأية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى
ضمير وادياً والمعنى وادياً اقل به ركب منهم بواد السباع
واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وسارياً اي راكباً
سارياً مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي وادياً اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى سارياً يقول مررت
على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى

مثل وادي السباع حين احاط به الظلام وادياً يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا
في وقت وقاية الله سبحانه راكباً سارياً بالليل فيه
عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت
ولا ارى وادياً اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى وادياً اقل به ركب
اتوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد
منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على
معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع

ضير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
تنبيه اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا اشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو الة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها

اما منقول

اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى ضمن الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهى عنه كلا للنهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها

بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فتدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا ما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضى ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك

يخرج

يخرج ما عداه والمراد بما الموصولة الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدا محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير ضمير المرفوع المتحرك فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه

الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا باحد
حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى لوقوع
ذالك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على
الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى
تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا و
لتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة المشا
بهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من
ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب

والنون

والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان
ذالك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة
اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة و
الياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر
على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى
قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته
السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما كان
ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج و
مفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان

يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به
احديهما يكون مبنيا لان نون التأكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان
يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كما يختص الجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حروفه الاخيرة حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد
الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغائب

المؤنث

المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الوا
حد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع
والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة و
الفتحة ملفوظتين والسكون فى حال الجزم مثل
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل بذالك
اى ذالك الضمير البارز المرفوع وذالك فى خمسة مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون حالة الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى حالة
الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الاخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة نحو يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال ا
النصب لخفة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف
الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل

الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الا
لف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكو
فيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما
فى زيد يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة
نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى
خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان و
اجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب

خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا و
قوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الا
صل
لما يجئ فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب
اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقص كايش فى اى
شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان
فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى
اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها

على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية و
بعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى
فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وه
قد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من
عطف المفرد على المفرد المفهوم من تلك الانشاء فيكون المعنى
فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى اياك وفى لا
تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التى ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن
الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا
لم يكن بمعنى الظن هى المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء و
الطمع فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه
اى ان الناصب نحو علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان

التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلا
لته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعنا
اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان
لن تقتضى التأبيد الانتهاء واذن التى ينصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكمه وكان عطف على لم يعتمد اى
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا و
جزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وقولك لمن يحدثك

اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ
معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر
المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائز ان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب
بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب بها
المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا

بالنظر

بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ما
ضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى
كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان
اردت بالفعل الذى دخلت حتى الحال يعنى زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان التكلم بعينه
وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول حيث
هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئة فكان
ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا بقيته على ما كان
عليه وحكيته ففى زمان التكلم الحكاية ايضا يكون

مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت
اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف
لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة
على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا
بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال
تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمه
اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى
فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان
الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة
لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى

الناقصة

الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها
خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع وهو ح وجاز فى وقت
حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم
سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق
والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز
فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ
هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اذ جاز
الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى
هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه

ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لا ادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التى ينتصب بها المضارع هى لام التاكيد للنفى
بعد النفى لكان لفظاً مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو
لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان
قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح
الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله
تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها
لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على
تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة

يبعد

يبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى
جواباً عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة
فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك
شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى
فافوز ولا تأخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء
فاشربها اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو
ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى
مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه
ما وقع عليه صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل فتصيب خيراً اى الا يكون منك نزول فاصابة
خير ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء

تدل عليها وما بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلى لبنى تميم
والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينصب بعدها المضارع
بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما و
ثانيهما يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع
قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى و
اكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
المعنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا
الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل فى
مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك

اوتعطى

او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى
حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك
الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل
مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك
حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كان
كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان
بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسماً صريحاً نحو اعجبنى ضربك زيداً وتشتم او
فتشتم او ثم تشتم فثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى
اذا كان مستقبلاً او على آخرها وهو او بشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة

بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان بعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرناه يلزم ان يذكر فى التفصيل
ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم
به وليس فى الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه فى
ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين
مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرناه ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبنى ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذلك حتى
لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى

لا تدخل

لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التى بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب فى حتى التى يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول
اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتوا
ليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من
غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من
ان تراه ومع العمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى
احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى
تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اى المضارع بلم و
لما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا عما
استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا

وكلم المجازاة اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى
كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان
وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن
واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ
لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه
على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن
المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وينجزم
المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى

فلم لقلب

فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد
لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما
مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما با
لاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى
عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل منتف
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل

فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام
الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا للنهى هى لا
المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا
النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى
يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى
مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل
الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة
دالة

دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذ
هنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو
سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان
اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثانى وثانيهما جزاء لانه يبنى على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرنى ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى
فقد زرتك فالجزم واجب فى المضارع لدخول الجازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى
مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم

وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى
والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد اتيه او اتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضى
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم
اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى
ان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم
يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك و
انما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم
ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد
اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان
منفيا

منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط
لم فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت
فى تغيير المعنى حيث خلصت المعنى الاستقبال فيترك الفاء
لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى
وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح الماضى بقد لفظا كما
تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك و
على كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى
الرابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء
او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن الى غير ذلك
كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف

الشرط فی الجزاء فاحتاج الی الفاء ويجیء اذا التی للمفاجأة
مع الجملة الاسمية التی وقت جزاء موضع الفاء لان معنا
ها قريب من معنی الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر
دونها معنی الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالی فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ای فهم يقنطون وان التی ينجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنی
اكرمك ای ان تزرنی اكرمك والنهی نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك ای ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل
عندكم ماء اشربه لان المعنی ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمنی نحو ليت لی مالا انفقه لان المعنی ان يكن لی مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا ای ان تنزل تصب
خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة

صالحاً لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية ای سببية ما
تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل ا
لمضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل علی الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهی مسببة له فاذا افاد المضارع الواقع بعدها
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب وفائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل
المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان
تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة ای ان لا
تكفر تدخل الجنة لان النهی قرينة الفعل المنفی لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائی
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير

علی ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائی فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فی هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالی
وهب لی من لدنك وليا يرثنی فيمن قرأ مرفوعا ای وليا
وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالی فذرهم فی طغيانهم
يعمهون ای عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجری بمقدار الامر هكذا فی
بعض النسخ وفی بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضی وامثلة المضارع ويريدون
صيغها وفی بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر
كما اشتهر فی هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر فی المعنی
المصدری ايضا فاراد النص علی الحق وهو فی اصطلاح

النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المص فی شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالی فبذلك فلتفر
حوا فيمن قرأ علی صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد
وحكم آخره ای آخر الامر فی الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء علی السكون لانتفاء ما يقتضی اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هی
بسببه وفی الصورة حكم المجزوم ای مثل حكم المضارع المجزوم
المجزوم فی اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنی اعطی له
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز

ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام
مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه حرف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امراً
تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا
القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضا
رع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة
وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اى بعد الساكن ضمة دفعاً للالتباس بالمضارع
المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى
اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى
ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم
فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح

لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المتكلم
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال
يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعياً
فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم
الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى
فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضياً
غيرت صيغته دفعاً للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره

مثل ضرب ودخرج واعلم واخير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاو
زان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من
الكسرة الى الضمة وان كان غريباً يدل على غرابة المعنى
ايضاً لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
فى اختياره بعد حصول الحق باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس
فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل
تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلاً
لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه
لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفاً لئلا يرد عليه مثل
عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض

واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر
معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا
فصيح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى
شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خالصاً وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضاً غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضاً

على ضعف فقيل قُوْل وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واو
السكون وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من
معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من المعتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات
الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون
استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء
والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان
تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج
وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويستقام لتحرك

كهي

كهى حقيقة او حكما او انفتاح ما قبلهما المتعدى وغير
المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال
هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
اذ لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه
على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول لكن فهمه مع
الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا

اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير
والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثا
نيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة
كاعلم واَرى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما
الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث ف
فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها
اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا و
الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثانى والثالث

من مفعوليها

من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الاخر وبعد ذكرهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك
واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ
من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين
وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت
وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين
اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما
مفعولان لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص

بالشئ ولا یوجد فی غیره ای ومن خصایص افعال القلوب
انه اذا ذکر احدهما ذکر الآخر فلا یقتصر علی احد مفعولیها
وسبب ذلك مع کونهما فی الاصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ
والخبر غیر قلیل ان المفعولین معاً بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معاً هو المفعول به فی الحقیقة فلو حذف احدهما
کان کحذف بعض اجزاء الکلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرینة علی قلة اما حذف المفعول الاول فکما
فی قوله تعالی ولا یحسبن الذین یبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خیراً لهم علی قراءة ولا یحسبن بالیاء المنقوطة
من تحت بنقطتین ای لا یحسبن هؤلاء بخلهم هو خیراً
لهم فحذف بخلهم الذی هو المفعول الاول واما حذف الثانی
فکما فی قول الشاعر لا تخلنا علی غرائك انا طالما قد وشی
بنا الاعداء ای لا تخلنا جازعین فحذف جازعین الذی
هو المفعول الثانی بخلاف باب اعطیت فانه یجوز فیه الا
قتصار علی احدهما مطلقا یقال فلان یعطی الدنانیر من
غیر

من ذکر المعطی له ویعطی الفقراء من غیر ذکر المعطی وقد
یحذفان معاً کقولك فلان یعطی ویکسو اذ یستفاد من
مثله فائدة بدون المفعولین بخلاف مفعولی باب علمت
فانك لا تحذفهما نسیاً منسیاً فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا یخلو من علم وظن
واما مع قیام القرینة فلا بأس بحذفهما نحو من یسمع
یخل ای یخل مسموعه صادقاً ومنها ای من خصایص
الافعال القلوب جواز الالغاء ای ابطال عملها اذا تو
سطت بین مفعولیها نحو زید ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زید قائم ظننت وانما یجوز الالغاء علی التقدیرین
لاستقلال الجزئین الصالحین لان یکونا مبتدأ وخبراً
او مفعولین لها کلاما تاما علی تقدیر الالغاء وجعلهما مبتدأ
وخبراً مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الا
لغاء عند التقدیم ایضاً نحو ظننت زیداً قائم لکن الجمهور
علی انه لا یجوز وهذه الافعال علی تقدیر الغائها فی

معنی الظرف فمعنی زید قائم ظننت زید قائم فی ظنی وفی قوله
جواز الالغاء اشارة علی جواز اعمالها ایضاً علی تقدیر
التوسط والتأخر وفی بعض الشروح ان الاعمال اولی
علی تقدیر التوسط وفی بعضها انهما متساویان والالغاء
اولی علی تقدیر التأخر وقد یقع الالغاء فیها اذا توسطت
بین الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زید وبین اسم
الفاعل ومعموله نحو لیست بمکرم احسب زیداً وبین معمولی
ان نحو ان زیداً احسب قائم وبین سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب یقوم زید وبین المعطوف والمعطوف علیه
نحو جاءنی زید احسب وعمرو ولا شك ان الغائها فی هذه
الصور واجب فلهذا قید جوازه المبنی عن جواز الاعمال
ایضاً بقوله اذا توسطت یعنی بین معمولیها او تأخرت
یعنی عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذکر مع ان مطلقه
ایضاً من خصایصها لشیوعه وکثرة وقوعه ومنها ای من
خصایص افعال القلوب انها تعلق وتعلیقها وجوب
ابطال

ابطال عملها لفظا دون معنی بسبب وقوعها قبل معنی الا
ستفهام بلا واسطة کما یجیء مثاله او بواسطة کما اذا کان قبل
المضاف الیه ما فیه معنی الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفی الداخل علی معمولها وقبل اللام ای لام الابتداء الداخلة
علی معمولها مثل علمت ازید عندك ام عمرو مثال للتعلیق با
لاستفهام وترك مثال اخویه بالمقایسة فمثال النفی علمت
ما زید فی الدار ومثال اللام علمت لزید منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقتضی تغیرها بنصب جزئیها
فوجب توفیق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنی فمن
حیث اللفظ روعی الاستفهام والنفی ولام الابتداء ومن
حیث المعنی روعیت هذه الافعال والتعلیق مأخوذ من
قولهم امرأة معلقة ای مفقودة الزوج تکون کالشیء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجویزها وجوده فلا
تقدر علی التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل
معنی وتقدیراً لان معنی علمت لزید قائم علمت قیام زید کما

كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة
المنصوبة جزؤها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم
وبكراً قاعداً والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين المتصلين
لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثراً والمفعول به
متأثراً واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى
كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر

والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى

الامكان

الامكان لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلاً ومفعولاً به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى انى اراني اعصر خمراً و
لبعضها اى ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت و
زعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او
الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضاً يتعدى

الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لانه لا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى قلت
يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فـ
ظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيداً
بمعنى تهمته اى اخذته مكاناً لوهمي والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيداً عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجداً استغنيت وغضبت و
حزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت

اى بحيث يمكن

ناقصة

ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كافعال الغير الناقصة ما وضع
اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى المعنى فيما وضعت
له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه
الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو المعنى في الموضوع
له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها
خارج عنها فتخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة للصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له
في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على
ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال
صار مثلاً موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليها في الزمان الماضي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي
تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع والصفة خارجة
عنه فتخرج الافعال التامة عنها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله

لتقرير الفاعل للغرض لاصل الوضع ولا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
افعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان
هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا
وهي اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى وامسى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك
ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
يتم هذه التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ماجا
ءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما
بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم

من العزادة ونحوها اى لم يكن هذه على ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انثا باعتبار خبرها كما في
من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت
الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز
جاء وقعد الموضوع الذى استعملهما العرب فيه خلافا للفراء
تدخل هذه الافعال وماكان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناه
اى معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون
الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد
معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غني اثر ذلك الانتقال
وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل
اليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها

ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت
فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى
كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون
تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع
كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال

كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع معا
نيها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او
من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى
بالى نحو صار الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل
ورجع واستحال وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
ان العداوة تستحيل مودة وقال فبالك من نعمى تحولن ابؤسا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او
الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الا

وقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت
له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت
له ذلك فى جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اى صار وقد يجى هذان الافعلان تامتين ايضا نحو ظلت
بمكان كذا او بت مبتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية
القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة واض وغدا وعاد وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك
اض او عاد زيد من سفره وغدا اذا امشى فى وقت الغداة
وراح اذا امشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
واسقط المص ذكر هذه الاربعة من البين فى مقام التفصيل
مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات
ولذا لم يذكرها فى مقام الاجمال صاحب المفصل وقال صاحب
اللب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين

اشارة

اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من
زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى
زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعنا وما انفك
اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على
حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة
نحو ما زال زيد اميرا استمرارا امارته من زمان قابلية وصلاحيته
للامارة وانما دلت على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى
النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها الا
ستمرار الثبوت النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظ او
تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه
لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار

المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لانها لفظة
ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الكلام
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هنالك
من حصول كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه
اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد
جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم ينفع
ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها و
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
ورائها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل
ليس زيد قايما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى
لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال

كما تقول

كما تقول ليس زيد قايما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع فيما عامل فعل
فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده
وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى
وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط ينبغى ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهى اى افعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم
اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو
احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقدم اخبارها عليها وهو اى

هذا القسم ما اى قوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيزها النفي لانه يقتضي التصدر
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان
بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت
على الفعل الذى معناها النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف
فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الا
فتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي للشاركة امرين في اصل الفعل
صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون
وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ
يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول

الفعل

الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان
يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل
وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه
به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم
به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو
حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر
على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع
في بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل

في الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر
رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الا
شفاق الحذف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع
ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في
عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول
على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل مضارع ومصدر بان الاستقبالية تقوية
بمعنى الترجي الذى هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة

وقيل

وقيل المضارع مع ان منصوب بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصح قرب
قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالفاعل
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه
بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فانتصب بشبه المفعول وعسى
على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا
مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام
الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح
الرضي والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر المرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الكلام على المـ
المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع و
المنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر

وهو ان يكون زيد مرفوعاً بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى ضمير زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذالك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فاذا اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبراً له مقدماً عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتما لين ناقصة ايضاً وقد يحذف ان اى عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها اى لعسى بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذ فيه ان كذالك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه اى عقبه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم مخصص كما هو الاصل وخبره فعل مضارع

ليدل على قرب حصول الخبر عن الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيهاً له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيهاً له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحا فلما كل واحد منهما مشابهاً للاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة اداة النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضياً كان او مستقبلاً وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقاً ماضياً كان او مستقبلاً اما فى الماضى فكقوله تعا وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما خطائه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعا وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت اخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء لمخطئى ذى الرمة وذا الرمة فى تسليمه تخطئة روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره عنبسة حدثت اى بذالك فقال اخطاء ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يريها وانما هو لم يريها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كساير الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكاً فى الدعوى الاولى بقوله تعا وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب

رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه لمجرد ذالك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا طفوقاً وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل تقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد ~~واوشك~~ فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ واو شك ان يجئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو

او لشك زيد مجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى
بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغة
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية و
الجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره واهاله لكن ينتقض
بنحو قاتله الله تعالى من شاعر ولا شك عشرة فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
او المراد بالوضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل فى غيره
وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل فى الدعاء وله اى
فعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما
صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة
الفعل الذى تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين

التركيبين

التركيبين وهما فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغير ان
الى مضارع ومجهول وتأنيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنا منه افعل التفضيل لمشا
بهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا
يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهره الطعا
ولما اسقوت الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى
التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد
مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل الممتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب
بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغة التعجب كتقديم المتعجب
المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اى تأخير
جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من حد اوضح صيغتى

التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغير ان كما لا يتغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير
وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان
ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لا
جرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز
الاكثرون الفصل بكان كما فى مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه
كان له فى الماضى حسن دايم واقع الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دايما قبله وما ابتداء اى مبتداء على ان يكون المصدر

بمعنى

بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض
النسخ وما ابتدائية ومعناه ظ نكرة بمعنى شئ لان النكارة
تناسب التعجب لانه انما يكون فيما خفى سببه عند سيبويه
وما بعدها اى بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة
اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى
احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما
استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو اقوى
من حيث المعنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك
ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه
الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه
اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زايدة لازمة
الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى
بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان
الفاعل واحد ليس الا به اى مجروره ومفعول عند الاخفش

لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى بجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا
حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج فعنه اى فى الفعل ضمير
هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل
واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح
والذم الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى
فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم فى كل فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان

العين مع فتح الفاء والثالثة واسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين
عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها
اى باللام اما بغير واسطة نحو صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة
الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب
رجل او زيد او حسن الوجه ات او مميزا بما بمعنى شئ منصوب
المحل على التميز مثل فنعما هى اى نعم شيأ هى وقال الفراء
وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل نعم ويكون الصلة

بالجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى
فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة
تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعديته انما هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى
المخصوص مبتدا وما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا
لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال
فانه لما قيل نعم فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل او

مطابقة الفاعل اياها فى الجنس حقيقة او تأويلا وفى الا
فراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن
الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان هندان و
بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند و
بئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب الحاقة العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا
يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا
او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم با
لقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته
وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة
الذم والشرايط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم

حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشئ او
حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
تجريها مجرى الامثال التي هي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص
واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الو
جهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص
حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق نحو
مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة و
العامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد

تمام المدح

تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن الا
المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا با
لمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم
يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو
قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان
معنى الافضاء الوصل ولما عدى بالى صار معناه الايصال
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما مظهرا
صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل

او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر
من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكر
هما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب
وواوها اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها
من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن
وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التي بعدها تكون حرفا
واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا
ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود كما
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده فهذا الابتداء

لما

اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها ومقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف
على الابتداء اي ويجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض
اي وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك
من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر

فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها
للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر
فاجيب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
وهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى
اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع
تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى
بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعها

بعد

بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على
المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه
قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة
نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى
على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على
النخل جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق
امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء
فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والا
ستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر

نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم وفى النفى
بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى زائدة
فى الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع
فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى
الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا فى الاستفهام
والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال

لزيد

لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان
علة شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم و
بمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل
الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل
عالم بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهو مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكره من التقليل
اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى

تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور
ذالك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه محذوف اى ذالك الفعل الماضى غالباً اى
فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير المفرد وان كان التميز
مؤنثا نحو ربه رجلاً او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافاً للكوفيين فى مطابقة التميز
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة وربهما
امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة اى
المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجملة نحو ربما
يود الذى كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم و
تجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اى واو رب
فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس

الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند
سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها
للعطف ظ وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام
رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
له معطوفاً عليه لان ذالك تعسف وواو القسم انما يكون
عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذالك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالاً من اصلها
اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال
والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطاً للواو عن درجة
الباء مختصة بلفظ يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او ورب الكعبة وذالك الاختصاص ايضاً
لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل

الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطاً لمرتبتها عن
مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر
خص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء
اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقاً
او على اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وما تكون لغير السؤال
تكون للسؤال ايضاً نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما
تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع
الاختصاص وبدونه لمكان التنافى ويتلقى اى يجاب

القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحرف النفى كما ولا فا
للام فى المعجبة اسمية نحو والله ان زيد القائم وما ولا
كانت نحو والله لزيد او فعلية نحو والله لاضربن كذا وان فيها اى فى الاسمية
فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو فالله ما زيد بقائم ولا
يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا
يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام
زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى
القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جواباً للقسم بحسب
المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى
لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ اخر وذالك اما بزواله عن الشئ
الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى

القصد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادیت عنه الدین وعلى الاستعلاء ای لاستعلاء شیئ على شیئ نحو زید على السطح وعلیه دین وقد تکونان ای عن وعلى اسمین یعلم ذالك بدخول من علیهما نحو من عن یمینی ای من جانب یمینی ومن علیه ای من فوقه والكاف للتشبیه نحو زید کالاسد وزائدة نحو لیس کمثله شیئ اذ التقدیر لیس مثله شیئ على بعض الوجوه وقد تکون ای الكاف اسماً بمعنى المثل نحو یضحکن عن کالبرد المنهم ای عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص ای الكاف بالظ ای بالاسم الظ عند الجمهور فلا یقال که استغناء عنه بمثل نحوه وقد تدخل فی السعة على المرفوع نحو ما انا کانت خلافاً للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقاً نظراً الى ما جاء فی بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضی او الحاضر فهما للابتداء فی الزمان الماضی یعنی اذا ارید بهما الزمان الماضی فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفی هو ذالك الزمان الماضی الذی ارید بهما الاجمعة

كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلاناً مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان مبدأ السفر او عدم رؤيتی کان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء ای وهما للظرفية المحضة من غیر اعتبار معنى الابتداء فی الزمان الحاضر ای الذی اعتبرته حاضر او ان مضى بعضه یعنی اذا ارید بهما الزمان الذی اعتبرته حاضراً فالمراد ان جمیع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأیته مذ شهرنا ومذ یومنا ای جمیع زمان انتفاء رؤیتنا هو هذا الشهر او الیوم الحاضر عندنا لانهما لم ینقضیا بعد ولم یمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فکیف یصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل فالمثالان المذکوران کلاهما للظرفیة ویمکن ان یجعل الاول مثالاً للابتداء کما یتوهم بحسب الظ لکن بتقدیر مضاف ای ما رأیته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء ای لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تکون حروفاً

جارة وبهذا الاعتبار ذکرت ههنا نحو جائنی القوم حاشا زید وعدا زید وخلا زید واذا نصبت تکون افعالاً الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظاً فلانقسامها کالفعل الى الثلاثی والرباعی والخماسی وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانیها معانی الافعال مثل اکدت وشبهت واستدرکت وتمنیت وترجیت فکان المناسب ان یعبر عنها بالاحرف المشبهة على صیغة جمع القلة لکونها ستة لکنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصیغة جمع الکثرة لم یستحسنوا تغییر الاسلوب مع شیوع استعمال کل من صیغتی جمع القلة والکثرة فی الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفیف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الکثرة وهی ان وان وکان ولکن ولیت ولعل اخرها لکونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها ای لهذه الحروف صدر الکلام وجوباً لیعلم من اول الامر انه ای قسم من انواع الکلام اذ کل منها یدل على قسم منه کالکلام المؤکد والمشتمل

على التشبیه والاستدراك والتمنی والترجی سوى ان المفتوحة فهی بعکسها ای بعکس باقیها على حذف المضاف بان تقتضی عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فی تأویل المفرد فلابد لها من التعلق بشیئ اخر حتى یتم کلاماً ولو وقعت فی الصدر اشبهت بان المکسورة فی صورة الکتابة وانما حملنا العکس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء یکفی فی ذلك وتلحقها ای هذه الحروف ما الکافة فتلغى ای تعزل هذه الحروف عن العمل لمکان ما الکافة على الافصح ای على افصح اللغات مثل انما زید قائم وقد تعمل على غیر الافصح کما وقع فی بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حینئذ ای حین اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الکافة اخرجتها عن العمل فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحاً للعمل فان المکسورة لا تغیر معنى الجملة ولا تخرجها عن کونها جملة فاذا قلت ان زیداً قائم اخذت ما اخذت بقولك زید قائم

مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها
وخبرها اسماهما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها فى حكم المفرد ومن ثمة اى ومن اجل الفرق المذكور
وجب الكسر فى موضع الجمل اى فى موضع يقتضى الجملة و
جب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت
ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا وبعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة
نحو جاء الذى ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندى
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون الا

المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون
المبتداء مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا
لك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
ان معاذا لك زعمت اى لولا زعمت ان معاذا لك ولولا انك
ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك وكذلك قالوا لو انك بفتح
الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب
ان يكون مفردا نحو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز
فى موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
اى الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل
من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع
الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى

ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ
او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها
معهما مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثا
بتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم فقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة و
معنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه
اى همته الاكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان
ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا
انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل شبهه ولم يوجد ذلك
فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى
احمد الله فانه جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل

المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد
الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو
المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا
ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى
حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط جاز العطف على محل اسم
ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان
زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا
فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما

غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظاً مثل ان زيداً قائم وعمرو او تقديراً مثل ان
زيداً وعمرو قائم اى ان زيداً قائم وعمرو قائم لانه لولم يمض
قبله لا لفظا ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيداً وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر
عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر من
المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع
عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو بط خلافاً للكو
فيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالا
بتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنياً في
جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور

فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيداً
وعمرو ذاهبان فان المحذوف المذكور مشترك بينهما خلافاً
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان
في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى
مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله
فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلى كانه
لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه
بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرواً خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على
محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها
وايضاً لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضاً لذلك التأكيد دونها اى دون

المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد
معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اى على خبرها نحو ان زيداً لقائم او دخلت على
الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين اسمها وبينها
اى بين ان نحو ان في الدار لزيداً او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين ان نحو اسمها وخبرها نحو ان زيداً لطعامك
اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها
يلزم توالى حرف التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقدم ان دون اللام ترجيحاً
للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض

وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف
كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحاً واللام
على التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة و
النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيراً من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى
لكون اعرابه تقديرياً ولكونه مبنياً وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول ان المخففة على فعل
من افعال المبتداء اى من الافعال التي هي من دواخل المبتداء
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدء
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعا وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين في التعميم
اى في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر
لا في الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون

خالفوا البصريون في تجويز دخولها على غيره واخلها مستكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة** كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب **في ضمير شان مقدر**
والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظ
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر وضمير
الشان حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة الـ
المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسور فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظ وان كان اقوى من
العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى

فتدخل اى المفتوحة **على الجمل** الصالحة لان تكون مفسرة
لضمير الشان **مطلقاً** سواء كانت اسمية او فعلية اودخلا
فعلها على المبتدأ والخبر وغير داخل **وشذ اعمالها** اى اعمال
المفتوحة المخففة **في غيره** اى في غير ضمير الشان ولكنه قد
حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الظهر في السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة **مع الفعل**
اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب **السين** نحو علم
ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا **او قد** نحو لنعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من

النون المحذوفة **او حرف النفي** نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون
المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى
فلانه ان اعنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ فلانه اذ كان الفعل المنفي منصوباً
فهي المصدرية والا فهي المخففة **وكان للتشبيه** اى لا
لنشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملاً على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من
الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالا
سد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر **وتخفف** اى كان **فتلغى** عن العمل **على**
الاستعمال **الافصح** لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة

الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان
وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه يحمل على الاستعمال الغير
الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعد الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة **ولكن** وهي
عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا
وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتاً وكلمة
ان تحقق مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمروا ايضاً جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ **يتوسط** اى لكن **بين كلامين**
متغايرين نفيا واثباتاً **معنى** اى تغايراً معنوياً والضروري
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون النفي

صريحاً نحو جائنى زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرو غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن المشابهة وانشبهت العاطفة لفظاً ومعنى
فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما
ما اجريتا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها
قياساً على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف
له شاهداً ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهى اما
لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى
الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو
ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوماً
واجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعمولين بناء على ان
ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اى اتمناه كائناً على
صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز
الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر

باليت

ياليت ايام الصبى رواجعاً فالفراء يقول معناه اتمنى ايام
الصبى رواجعاً والكسائى يقول اى ليت ايام الصبى كانت روا
جعاً والمحققون على ان رواجعا منصوباً على انه حال
من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا
يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجزم بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة القليلة
وانشد السيرافى فى ذالك ودع دعا يامن يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى
انه وقع مجروراً فى موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان
عليه او كان اشتهر ذالك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان
يحكى فى الاحوال الثلث باليا ولعل مراد المص بما ذكر من ان

وبل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود
الجزم بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف فى اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما
بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة
منها وعند الاكثرين او ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب
بعض اخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جائنى زيد بل عمرو
وما جائنى بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما
قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقاً ومع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل
فى زمان او مكان فقولك جائنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم

عمرو

عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الاخر فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب
فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوداً وعدماً والفاء
للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء
فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب
بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء
التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف
بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى اى ضعيف من
حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد
اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفاً فيه اى ليدل عليهما
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره
فصلح لان يجعل غاية وانتهاء الفعل اليه على شموله جميع
اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب

مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعة ولا يشترط ذالك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جائنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء موت الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذالك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الادنى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذالك الانتهاء بالملاق للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذالك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يأت فى العاطفة ما يلاق الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة

محمولة

محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى اظهر معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذالك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لا مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها

يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة

غير مناسب

غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المتعلق بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة واو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز

وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخص و
احسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل فى الاضراب على الاول
ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل قولك
انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراد ها لابل
وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا
الاخبار ثم تشككت فى انها شاء او شئ اخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن
الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف
شئ على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما
ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائزة مع
او يعنى اذا عطف شئ على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف
عليه باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن ولا يجب نحو جاءنى

زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها
الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايراد العا
طفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان
اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا
لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا
اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة
بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه لله

المعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ
ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد
بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف
الحكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى
عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى
انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى
زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه
او المجئ منفى عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه
فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فتكون لايجاب
ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما
قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على
الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى

لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد
لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفى حروف التنبيه الا واما وها يصدر
بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم
وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الا
شارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين معا
نيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهتان وهؤلاء حروف
النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتو
سط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فان القرب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وانّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة و
من بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف
الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاماً
كان او خبراً فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام
زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل
فى موضع بلى هيهنا نعم لكان كفراً فان معناه ح لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم هيهنا بجعلها تصديقاً للاثبات
المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال
احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقراراً ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة
بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجاباً سواء كان
ذلك النفى مجرداً عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال
ما قام زيد اى قد قام او مقروناً به فهى اذن لنقض النفى الذى

بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وربنا
اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات
بعد الاستفهام ولا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالا
ستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضاً وذكر ابن
مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها
القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال اقسمت اى وربى واى لعمرى واجل وجير بالكسر
لا يكون المقسم به الا الرب والله
والفتح وانّ تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق
للخبر كقولك اجل اجيرا وانّ للمخبر قد اتاك زيد ولم يأتك
اى قد اتى اولم يأت وجاء انّ لتصديق الدعاء ايضاً نحو
قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان
وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضاً فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى
حبهن انّ اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها فى هذين

لعمرى تقول اى والله واى وربى واى لعمرى

الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقاً للمخبر حروف
الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب
اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الا
ستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة او
الكلام بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر اولحسن الى
السجع اولغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معاً
والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء لا سيما
فى كلام البارى تعالى ان وانّ مخففتين وما ولا ومن و
الباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما
النافية كثيراً لتأكيد النفى نحو ما ان رأيت زيداً اى ما رأيت
زيداً وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرنى ما
ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضاً

مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وانْ بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيراً نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت
زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما
تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما
ترين من البشر احدا لحال كون تلك المذكورات مع ما شرطاً
اى ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من
الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقى
كما ان عمروا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من
غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلتاهما نكرة و
المجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظاً نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير ال

المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلّت
زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى
عن القسم فيعبر لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر
حور والحور المهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك
ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيا
دتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فهى تفسير كل مبهم
من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل
متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك عنه
فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا
تفسر فى الكثير الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤد
معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم

تفسير

تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه شيئا ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا لما فى
قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذ
فيه فى التابوت فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول
الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة فان وان اى ما وان المفتوحة المخففة
للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها
فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى
برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت
اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو

الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة
الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها
فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم
اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيد
حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر
الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه
ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى

للتحضيض

التحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد يسمى
بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او المضارع
فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا
المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متو
قعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول
المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق والتقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى
فى المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى
يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
احسنت وقد لعمرى بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل
ولهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد

انواع الكلام كما مرّ وتدخلان على الاسمية والفعليه تقول

فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل

تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل

اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل

على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان

اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى

على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان

رأت هل فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الا

لف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة و

الهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع

استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيد ضربت بادخال

الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت

و تقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما اد

خلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم

عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ارضى بضربك

زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا

يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك

ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام

عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى

هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق و

يقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة

لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال

اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو

فى تقدير بل اعندك عمرو و تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان

واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة

بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط

ان ولو واما انها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل

على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض

النسخ فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال

سواء دخلت على الماضى او الاستقبال نحو ان تكرمنى اكرمك

وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى مثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى

ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه

وكذلك لو للماضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضرب فى الماضى فقد وقع منى

ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة

مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان

لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها مو

ضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى لحصول امر اخر مقدر

فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم

لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى

لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجىء مقدر

فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء

المجىء فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم

ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا

الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الا

لهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن

هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى

وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه

فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم

المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين

المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال

فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء

المجىء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت

اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجىء ولها استعمال

ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شىء فيربط ذلك الشىء بابعد

النقيضين عنه كقولك لو اهانتنى لاكرمته لبيان استمرار وجود

الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الا

كرام الاكرام ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة

او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما لفظ اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما
حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده و
من ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو الفعل ان المفتوحة لا
المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق
اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك
منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت
المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه

عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن
الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى
تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله نحو وضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام
فيصح تركه فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم
بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع ابعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم
فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما و
غير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى

مثال للماضى لفظا او لم تأتنى مثال للماضى معنى لاكرمنك وان
توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره
اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى
والله لاتينك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى فى الشرط
فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى

الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الا
ول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان
كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كا
للفظ اى كالملفوظ به او مقدرة كملفوظه فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله
تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه كان جزاء الشرط لكان
الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الا

سمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل اى
تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جائنى اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو
اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور
لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير
مذكورة لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما الشرط
لزوم الفاء فى جزائها وسببية الاول للثانى والتزم حذف
فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الوا
قعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها وحيز اما للذ
حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذالك الجزء مبتدا نحو اما زيد

فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذالك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية تجويز التقدم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل
القائل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول للشرط المحذوف
عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيد بحال تجويز التقديم و
عدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة
بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره
مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل القائل المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم

على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء
والا اى وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان
ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو
منطلق اقيم مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما

يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه
غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جواز
بالاتفاق وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا
لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع
هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك
اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذالك وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله
تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة

معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده
لكن النحاة حكموا بحرفيته اذ كان بمعنى حقا ايضاً لما فهموا من
ان المق به تحقيق مضمون الجملة كالمق بان فلم يخرجه ذلك
عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتا
نيث المسند اليه فاعلاً كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على
بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف
الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسماً ظاهراً
غير مؤنث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وعدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف و
الايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من
حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام
تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر

والمؤنث

والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند
اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنوياً او سماعياً و
علامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على
ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كما التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الا
بدال سامرة فى بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض
كون الخبر مهماً التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نوناً
فسمى بها به بنون الشئ اعنى النون تنويناً اشعاراً لحدوثه وعروضه
لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثاً
وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة
العارضة مثل عاد الاولى وهى شاملة لنون من ولدن ولم يكن
وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان

هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال
تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها
الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة
بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هى الحركة فلا حا
جة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل
اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به
نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل
انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها فى الوجود
تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعاً لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية
الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع
الصرف ومع لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اى اسكت سكوتاً ما فى وقت ما ولما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين فى نحو احمد وابرهيم

فليس

فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ادرى منعاً
من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً فاقول التنوين
فى رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا جعلته علماً تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة
كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق
بها التنوين عوضاً عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى
فوق بعضهم ومررت بكل قائماً اى كل واحد وامثال ذلك و
المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى اخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة بقى فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً

كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده فى غيرها واخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل
به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن
الغناء وانما اعتبر وانما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان
للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما شاهد
من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الاخر لئلا يختل سلك
النظم بتخلله بين كلمة الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى
وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مشبعا
باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى
قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن فقولى ان اصبت فقد اصابن
فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف

عند التغنى نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح وسميت هذه مقيدة
لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل
من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول
الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر
والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم
من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم
لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوع لغرض التركيب لا
بازاء معنى من المعانى ففى عده تنوين الترنم من اقسام الحروف
التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح

واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل ويحذف
اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة
الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيدا ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها
لا تحذف ما كانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم
نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون

جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها
فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى
ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا
تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة
على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت
اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيدا ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى
مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان
يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به
وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل
اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد تاكيد الفعل
ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة

كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو اليا المكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها
فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائباً كان او مخاطباً والمؤنث الغائبة مفتوح طلباً
للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث
وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث اضربانّ
واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربانّ باثبات
الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ فى الجمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
ولا تدخلهما اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده خلافاً ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين

على غير حده ويجعله مغتفراً كما فى الوقف وهو ليس بمرضى الا عند
الاكثرين وهما اى نون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير
التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصلة اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل
آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء او تحريكهما ضماً وكسراً وغرضه من هذا الكلام
بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى و
اخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز و
ارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذف فى نحو اغزوا
الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء
كما حذف فى اغزى الجيش وارمى الغرض ويضم الواو المفتوح

ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشى الرجل فان لم يكن اى مع الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فكالمتصلة اى فالنون كالكلمة المتصلة و
يعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اى لاجل انه مع
غير الضمير البارز كالمتصلة ومع الضمير البارز كالمنفصلة قيل هل
ترين فى هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذى تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصلة وهل ترونّ فى هل ترون باسقاط
نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم
هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترينّ فى هل ترين
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا امثال ما فيه ضمير
بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترين لا على ترين
اى ومن ثمه قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
فى اغزوا واغزنّ فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل

اغزوا القوم واغزنّ فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزى
القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف
بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصلة وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصلة كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن
اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين
اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع
يوماً والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذف النون المخففة لالتقائها
اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان
الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقاً
بينهما وانما لم يعكس حطاً لرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم
لكون الاسم اصلاً والفعل فرعاً وتحذف ايضاً الخفيفة فى حال الوقف
عليها الحقت به تخفيفاً اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزى
قلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان
ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما



حذف لاجله لان التنوين لازم فی الاصل والمخففة ليست بلازمه
فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فی اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا
انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابنی خير و
اختم لی بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق
بنا من تبعه شرور ناضرا واجعل نونات نقايصنا
خفيفة كانت او ثقيلة فی سوق الندامة منقلبة
بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة
وصل على من كلمة شفاعته فی محو ارقام
الضلالات كافية وعن مضرة
استقام الجهالات شافية وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة
احبائه قد استراح من كد الاشتغال
نقل هذا الشرح من البياض الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمان ...
وفقه الله سبحانه ...
عبيده للاعراض عن مطالبة
الاعراض والاغراض ...
السبت الحادی عشر من جمادی
الاولى فی سلك شهور سنة
سبع وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية عليه

حرره محمد بن عبد الرحمان ...

هجری ٨٩٧ تاريخده يازلمشدر.

